مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٦٥

الإثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

القرصنة

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/2012/814)

1259625(A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الدانمرك وسيشيل ونيجيريا إلى الاشتراك في الجلسة هذه.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة أربع دقائق، ليتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع المهم. ونحن ممتنون أيضاً لنائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن القرصنة ظاهرة معقدة. ويجب أن تتصدى الاستجابة الدولية لجوانبها المختلفة بطريقة شاملة ومتكاملة، بدءاً من أسبابها الجذرية على اليابسة، حيث تكمن المشكلة حقاً. ومن بين تلك الأسباب، يبرز سبب يقتضي اهتماماً جاداً ومستمراً من جانب المجتمع الدولي. وذلك هو الإقصاء الاجتماعي – الاقتصادي الذي يدفع بالكثيرين – لا سيما الشباب – إلى أن ينخرطوا طوال حياقم في عالم الجريمة في البحر. ولكي تكون جهودنا الفردية والجماعية ناجعة في مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي ترتكب في البحر، يتعين علينا مساعدة البلدان المتضررة في مواجهة المصاعب الاقتصادية وانعدام فرص العمل لديها. وهذا يعني أن أي استراتيجية ناجحة وطويلة الأجل لمكافحة القرصنة يجب ألا تقتصر على تحسين الأمن والنهوض بسيادة القانون. فالاقتصار على ذلك ينطوي على المخاطرة بمعالجة أعراض المشكلة دون التطرق إلى جذورها، وسيكون ذلك على حساب كل المعنيين، ولا سيما المجتمعات المتأثرة.

وهذا النهج الموسع تطبيق عملي ومتصل بالموضوع للفهم الذي عبر عنه مجلس الأمن في أكثر من مناسبة بشأن العلاقة بين الأمن والتنمية، فهما، كما جاء في S/PRST/2011/4، مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز بعضهما بعضا ويشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق السلام المستدام.

وعلى الرغم من أن المجلس ليس لديه اختصاص في مسائل التنمية بحد ذاتها، فإنه ينبغي ألا تغيب عن الاعتبار تلك الروابط ذات الأهمية الحاسمة بين الأمن والتنمية عند تناول المجلس لمسائل السلم والأمن في المناطق المتضررة من القرصنة. ويجب على المجلس أيضا – عند تناول المسائل المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب القرصنة – أن يضع في الاعتبار أن القانون الدولي ينص، كما هو وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على الإطار القانوني المنطبق على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، فضلا عن الأنشطة الأخرى في المحيطات. ويجب أن تتسق إجراءات المجلس تماما مع ذلك الإطار.

ونشعر بالارتياح لانخفاض العدد الإجمالي لهجمات القرصنة، وخصوصا تنفيذ الهجمات بصورة ناجحة قبالة سواحل الصومال. ويشير ذلك إلى أهمية الإجراءات البحرية المشتركة التي تنفّذ في المنطقة، ومبادرات بناء القدرات في الدول الأعضاء المجاورة، بالإضافة إلى أهمية المناقشات التي جرت في إطار فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، فضلا عن المناقشات التي جرت في إطار المنظمة البحرية الدولية.

ونؤيد تلك المناقشات في كلا المحفلين بوصفها جزءا من تبادل الآراء الضروري الذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز القواعد والمبادئ التوجيهية بالنسبة للسفن، بما في ذلك المسألة الحساسة المتعلقة بأفراد الأمن المسلحين الذين يجري التعاقد معهم من قبل الشركات الخاصة.

إن العديد من التطورات السياسية الإيجابية التي حدثت مؤخرا في الصومال، والتي تعطينا سببا للتفاؤل، ستعزز سيطرة الحكومة على المناطق التي لا تزال تحت نفوذ القرصنة. وعلاوة على ذلك، فإن من المهم أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الصومالي، ما أن تشرع المؤسسات الحكومية في أداء دورها بشكل أكثر فعالية. إن إيجاد مصادر بديلة لسبل كسب العيش هو أفضل وسيلة لتجنيب الشباب الصومالي المأزق الخطير المتمثل في تجنيدهم في صفوف القراصنة.

ونرحب في السياق نفسه، بالخطوات التحضيرية التي اتخذها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا للدعوة إلى عقد مؤتمر قمة لدول خليج غينيا بهدف اعتماد استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة.

ونشير إلى تتأكيد قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) على أهمية البناء على المبادرات الوطنية القائمة، وعلى المبادرات الجارية داخل المنطقة وخارجها، بهدف تعزيز الأمن والسلامة البحريين في منطقة خليج غينيا. وعليه، ندعو الدول الأعضاء إلى التأكد من أن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تتمشى مع أهداف وروح منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي وتساعد على دعمها. ونشدد في ذلك السياق على الدور القيادي الذي ينبغي لدول المنطقة أن تضطلع به، فضلا عن الفوائد الناجمة عن التنسيق الإقليمي للجهود الرامية إلى مواجهة خطر القرصنة والسطو المسلح في البحر.

وتولي البرازيل اهتماما متزايدا للآثار الأمنية الدولية الناجمة عن القرصنة في منطقة خليج غينيا. وقد شرعت في مناقشة الطرائق الممكنة للتعاون، خاصة في مجال بناء القدرات البحرية.

وينبغي ألا نغفل عن محنة الرهائن المحتجزين لدى القراصنة. وترى البرازيل أن من المهم أن تتخذ – بالإضافة إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة من قبل البحارة تجنبا لاختطافهم – التدابير اللازمة لمحاولة الحد من الأضرار التي تلحق بالضحايا. وننوه على وجه الخصوص بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لوضع برامج لمساعدة الرهائن المفرج عنهم باعتبارها مبادرة إيجابية.

ولكي تحقق تلك الجهود النتائج المرجوة منها بصورة ناجحة تماما، يجب أن تتكامل الاستراتيجيات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، بعناصر الردع والأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتواصل البرازيل دعم المبادرات الرامية إلى مكافحة القرصنة، شريطة أن تكون ذات نطاق شامل، وألا يقتصر اهتمامها على تلبية احتياجات المجتمع الدولي فحسب، بل عليها أيضا إيلاء الاهتمام اللازم لسكان البلدان والمناطق المتضررة من تلك المشكلة.

الرئيس تكلم (بالإنكيزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فريلاس

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أتقدم بالشكر الحار إلى الهند على اتخاذ هذه المبادرة الهامة جدا، وإلى السيد إلياسون نائب الأمين العام على عرضه.

يؤيد هذا البيان البلد المنضم إلى الاتحاد الأوروبي، كرواتيا ؛والبلدان المرشحة للانضمام إليه، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب المرشح للانضمام إليه، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما بمكافحة القرصنة. فمن غير المقبول أن تواصل العصابات الإجرامية أخذ الممرات الملاحية الدولية رهينة لديها، والتسبب في المعاناة للبحارة وعائلاتهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نلاحظ مؤشرات إيجابية. ذإن القرصنة الصومالية قد تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٨، في حين استمر التقدم الذي لوحظ في النصف الثاني من عام ٢٠١١ خلال عام ٢٠١٢. هذه هي المرة الأولى التي تتجاوز فيها العمليات التي نفذتها القوات البحرية والوحدات العسكرية الأخرى عدد الهجمات التي يشنها القراصنة. وتستحق جهود عملية ''أتلانتا'' التي نفذتها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي وغيرها من القوات الثناء. ونثني أيضا على التعاون مع الشركاء الآخرين في امتثال تام لمبادئ القانون الدولي.

ومع ذلك، على الرغم من النجاح الذي تحقق مؤخرا في مجال مكافحة القرصنة، فإن من رأينا أن هذا ليس وقتا للتهاون. فلا تزال القدرات الأساسية للشبكات الإجرامية قائمة، في حين يمكن عكس الاتجاهات الحالية بكل سهولة. ويجب علينا استغلال هذه الفرصة لمواصلة تنشيط جهودنا المبذولة في مكافحة القرصنة

وتعزيزها باتباع نهج مزدوج كي تستمر في البحر والبر معاً.

وأطلق الاتحاد الأوروبي ''نيستور يوكاب''وهي عبارة عن بعثة إقليمية جديدة معنية ببناء القدرات البحرية التي تعزز قدرة الدول في الصومال والمحيط الهندي على بسط نفوذها على مياهها الإقليمية بشكل فعال، فضلا عن تعزيز قدرتها على مكافحة الجريمة البحرية. وتكمل البعثة البرامج الأخرى في المنطقة.

ونتفق تماما مع ملاحظات الأمين العام، ونرى أن هناك حاجة إلى زيادة الدعم للبرامج والمبادرات التي ستحد من قدرة جماعات القراصنة على تنفيذ عملياتها انطلاقا من البر مع مواصلة الضغط في البحر أيضا. ويكمن العامل الرئيسي في تحقيق هذا الهدف في قدرة الحكومة الصومالية على استعادة السيطرة على أراضيها. وهي مهمة يسهم فيها الاتحاد الأوروبي بمختلف الطرق، بما في ذلك من خلال توفير التدريب لقوات الدفاع الصومالية.

ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع الحكومة الصومالية الجديدة فيإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من جهوده الرامية إلى بناء قدرات إنفاذ القانون وتحقيق العدالة في الصومال، فضلا عن المساعدة في تعزيز نمو الفرص الاقتصادية. ولن يكون بوسع شبكات القرصنة تنفيذ عملياتها إلا إذا توفرت لها الفرصة اللازمة في البر. ونحن بحاجة إلى تقديم حوافز للمجتمعات المحلية بهدف حرمان شبكات القرصنة من تلك الفرصة.

ويتعين مواصلة الجهود المبذولة في ملاحقة زعماء شبكات القرصنة ومموليها والمحرضين على أعمال القرصنة، بالإضافة إلى إعاقة ووقف التدفقات المالية. وثمة حاجة إلى زيادة النسبة في معادلة ''الخطر/المكافأة'' بالنسبة لهم، بالإضافة إلى هدم نموذج العمل التجاري الذي تقوم عليه أعمال القرصنة.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ''الإنتربول'' في عملها لتحسين قاعدة الأدلة وقدرات البلدان في المنطقة للتحقيق في جرائم القرصنة. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدعم من مكتب الشرطة الأوروبي، بنشاط في جهود التحقيقات والمحاكمة.

وتعتمد فعالية الجهود الدولية المبذولة لمكافحة القرصنة أيضا على الاحترام الكامل للقانون الدولي المنطبق، فضلا عن الاختصاص القضائي لدولة العَلَم في المياه الدولية.

ولا نزال نشعر بالقلق الشديد إزاء حالات معينة تنطوي على تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي، منها وضع الأفراد العسكريين الذين يؤدون مهامهم ضمن مفارز حماية السفن، في إطار بعثة رسمية معنية بمكافحة القرصنة، واختصاص دولة العَلَم في المياه الدولية.

وأخيرا، أود أن أكرر التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن ترسيخ سيادة القانون وتعزيز التنمية الاقتصادية سيقضيان على الظروف المواتية لنمو الجريمة المنظمة في الصومال.

وعلى الرغم من وجود اختلافات في طرائق عمل القراصنة، فإنهم يركزون نشاطهم في خليج غينيا على الاستيلاء على البضائع أكثر مما يركزونه على أخذ الرهائن. ومع ذلك تظل الآثار المزعزعة للاستقرار، التي تلحق الضرر بأنشطة الصيد والتجارة وتنمية السكان المحليين،متشابهة. ويواصل الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج ''الطرق البحرية الخطيرة'' دعم البلدان في خليج غينيا في جهودها الرامية إلى إنشاء آليات إقليمية للأمن البحري، وتبادل المعلومات وتنسيق جهود إنفاذ القانون.

وختاما، ليس بمقدور أي إجراء من الإجراءات المذكورة حل مشكلة القرصنة بمفرده. لا يوجد حل سحري. يؤيد الاتحاد الأوروبي اعتماد نهج متكامل. إن استمرار الاحتواء والردع باستخدام القوات البحرية، واتخاذ التدابير الملائمة لتوفير الحماية للسفن التجارية، واتخاذ إجراءات لوضع حد للإفلات من العقاب، وبناء القدرات الإقليمية، وإيجاد الحلول على الأرض، كلها عناصر يجب أن تتوفر معا. والمسائل الرئيسية هنا هي التوقيت والتسلسل والتنسيق.

السيد شتاور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، تود الدانمرك أن تشكر الهند، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على تركيزها اهتمامنا الجماعي على التحدي العالمي المتمثل في القرصنة. ونقدر تعاوننا الجيد مع الهند ضمن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. إننا نشاطر الرأي القائل بأن القرصنة مشكلة عالمية لا تهدد الاقتصاد العالمي فحسب، بل تتسبب أيضا في معاناة بشرية كبيرة للبحارة المعرضين لخطرها.

من المناطق الأكثر تضررا المياه قبالة ساحل الصومال في خليج عدن والمحيط الهندي. من خلال الإجراءات الدولية الحاسمة وتضافر الجهود نجحنا في قمع القرصنة في تلك المنطقة.

ويسرني أن الأمين العام قد أكد في تقريره (S/2012/783) على المشاركة الفعالة للإدارات الوطنية والإقليمية في الصومال. فللمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، هناك حكومة مركزية قائمة في مقديشو. ولدينا فرصة فريدة لحفز ملكية الصومال في مجال مكافحة أعمال القرصنة. ونحث الحكومة الجديدة في مقديشو على العمل مع جيرانها من أجل وضع إطار إقليمي شامل لمكافحة القرصنة وإقرار التشريعات المحلية اللازمة. لا يمكن استدامة الحل على المدى الطويل ما لم يتمكن الصومال بنفسه في نهاية المطاف من التعامل مع التحديات التي تشكلها القرصنة. ولبناء القدرات أهميته المركزية في بلوغ تلك الغاية.

من العناصر الرئيسية الأخرى في جهودنا الرامية إلى كبح القرصنة تحديد الحلول القانونية التي توجه الدول والمنظمات. تترأس الدانمرك الفريق العامل الثاني في إطار فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي ظل، على مدى السنوات الأربع الماضية، يتعامل مع جميع الجوانب القانونية لمكافحة القرصنة في تلك المنطقة. في الاجتماعات الاثني عشر التي عقدت حتى الآن، تبادل خبراء قانونيون من ٥٥ دولة ومنظمة المعلومات بشأن التحديات القانونية الحالية، بما في ذلك التحقيق، والاحتجاز، والادعاء، والنقل والسجن، فضلا عن الإطار القانوني للحراس المسلحين الخاصين. وقد أُحرز تقدم كبير في ذلك المجال. وهناك ١,٢٠٠ تقريبا ممن

يشتبه في أنهم قراصنة إما قد خضعوا للمحاكمة وإما ينتظرون المحاكمة في ٢١ بلدا في جميع أنحاء العالم. سنواصل إتّباع كل السبل الممكنة لضمان محاكمة القراصنة ودعم المحاكمات الوطنية في المنطقة.

في المنظور على المدى الأطول، ينبغي مقاضاة القراصنة الصوماليين في الصومال. يتطلب ذلك أن تكون الهياكل والقدرات القانونية اللازمة قائمة، الأمر الذي سوف يحتاج إلى بذل جهد طويل وموحد. في الوقت نفسه، يتضمن القانون الدولي اليوم بالفعل الأحكام القانونية اللازمة لأن تقوم الدول والمنظمات بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك فيما يتعلق بقادة أعمال القرصنة ومموليها والمنظمين العاملين في البر.

من التحديات الرئيسية في الوقت الحالي الطاقة الاستيعابية للسجون. تبذل الدول الإقليمية، لا سيما كينيا وسيشيل، جهودا رائعة حقاً لمقاضاة المشتبه في ممارستهم القرصنة، لكن قدراتها من حيث السجون محدودة، ما بات يشكل الآن عقبة أمام إجراء المزيد من المحاكمات.

ظل الفريق العامل القانوني يعمل بجد لمعالجة المشكلة بإنشاء ما يسمى ببرنامج نقل السجناء المدانين بالقرصنة، حيث يجري نقل القراصنة الصوماليين المدانين في دول أخرى لإمضاء عقوبة السجن في الصومال. ووفقاً للملاحظات التي أدلى بها الأمين العام، فإن نقل القراصنة المدانين إلى الصومال أمر له أهميته الحاسمة في تعزيز جهود مكافحة القرصنة. ذلك هو السبب في أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والفريق العامل الثاني، وغيرهما من الجهات الفاعلة، تعمل بشكل مكثف مع السلطات الصومالية المعنية لتنفيذ ذلك المفهوم. نتيجة لذلك، فقد جرت أول عملية لنقل ١٧ من القراصنة المدانين بعد محاكمتهم من سيشيل إلى أرض الصومال في آذار/مارس. إننا نرى في ذلك تطوراً إيجابياً بالغ الأهمية. لذلك يسعدني أن أبلغ بأن برنامج النقل بعد المحاكمة في حالة تطوير وتحسين مستمرة، بما يتمشى مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

تثني الدانمرك بالغ الثناء على الدور الفعال الذي يؤديه المكتب وبرنامجه لمكافحة القرصنة في ذلك الصدد. وبصفتنا رئيساً للفريق العامل القانوني، نتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق مع المكتب، وندعو جميع الدول إلى دعم تلك الأنشطة الهامة.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققناه حتى الآن في مجالات عديدة ومختلفة، فلا وقت للراحة والركون إلى الأمجاد القديمة، أو للشعور بالرضا. فالقراصنة لا يزالون موجودين. فإن فتر اهتمامنا، ووجهت الحكومات تركيزها إلى مجالات أخرى، وضعفت اليقظة لدى البحارة وشركات النقل البحري، فإن القراصنة سوف يعودون سريعاً بقواربهم الشراعية الصغيرة. القرصنة تحد عالمي. وهناك قراصنة يعملون في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقة. لقد تداعت البلدان الواقعة في تلك المنطقة واتخذت إجراءات شاملة في مختلف المجالات للقضاء على القرصنة هناك. ونشهد أيضا زيادة في نشاط القرصنة في خليج غينيا، ما يؤثر على عدد من البلدان في غرب أفريقيا، فضلا عن المجتمع الدولي. لقد أعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، حاثا دول المنطقة على العمل من أجل التصدي لهذه الآفة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

في الختام، تختلف الاستجابات للقرصنة باختلاف المناطق، لكن ثمة عامل واحد مشترك فيما بينها، ألا وهو التعاون الوثيق بين الدول. لكي نتغلب على التحديات التي تشكلها القرصنة، يجب أن نعمل معا بشأن القضايا القانونية، وعلى أرض الواقع، وبشأن بناء القدرات، وإيجاد السبل الكفيلة بالحد من المخاطر التي تواجه البحارة. نحن بحاجة إلى أن نعمل معا في جميع تلك

المجالات، حيث يجب أن تتضافر الجهود العالمية والإقليمية والوطنية لمواجهة خطر القرصنة.

السيد أستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تشكر الأرجنتين الرئاسة الهندية لمجلس الأمن على دعوتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلم والأمن الدوليين، وتحديداً بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بالقرصنة. ونقدر أيضا تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2012/814).

القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال من الأعراض الخطيرة لوضع يهدد السلم والأمن الدوليين وظل يستدعي انتباه المجتمع الدولي ومجلس الأمن عدة سنوات. مؤخرا، بدأت أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة خليج غينيا تثير القلق. وأصدر المجلس العديد من النداءات الداعية إلى التعاون مع بلدان المنطقة.

القرصنة عمل من الأعمال غير القانونية الخطيرة التي تؤثر على سلامة الملاحة. لقد دونت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أحكام القانون الدولي العرفي بشأن قمع القرصنة. تتضمن المواد من ١٠٠ إلى ١٠٧ من الاتفاقية أحكام القانون الدولي ذات الصلة بقمع القرصنة. ''السطو المسلح في البحار'' ليس من بين التعابير التي نجدها في الاتفاقية. وهو يتألف من أعمال العنف الموجهة ضد السفن في عرض البحر ضمن المياه الإقليمية لدولة من الدول. لذلك فإنه جريمة لا تخضع للقوانين التي تنطبق على القرصنة، بل تخضع للاختصاص الجنائي الحصري للدولة الساحلية في مياهها الإقليمية.

القرصنة عمل غير قانوني تستند الإجراءات الموجهة لقمعه أساسا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لكنه بالتالي ليس مسألة ينبغي أن يتصدى لها مجلس الأمن. لا يعني ذلك أن المجلس لا يمكن، في حالات معينة مثل حالة الصومال، أن يتخذ بعض التدابير. في الحالة الصومالية، اعتمد المجلس تدابير بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل ذلك البلد لأنهما ببساطة يشكلان عرضاً من أعراض عديدة لحالة معقدة وصفها مجلس الأمن بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ولذلك، فإن الإجراءات التي أذن بها مجلس الأمن لها إطار قانوني واضح. وقد كرر المجلس في جميع قراراته بشأن الموضوع ذكر الحكم الوارد في القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) ومفاده أن الإذن الممنوح من المجلس لا ينطبق إلا على الحالة في الصومال، ولا ينطبق إلا على قمع القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. هذا الإذن لا يمس بحقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في الحالات الأخرى، ولن يشكل سابقة في القانون الدولي العرفي. ولم يصدر الإذن إلا بعد موافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

في حالة خليج غينيا، تصدى مجلس الأمن لأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار من وجهة نظر مشاركة المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، من دون أن يصف الحالة بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ومما لا يمكن إنكاره أن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر تشكل خطرا على سلامة الملاحة. ولكن هذا لا يعني أنها تشكل بذلك تهديدا للسلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام المادة ٣٩ من الميثاق، كما أنها ليست ظاهرة عالمية تمس جميع المناطق بنفس الدرجة والخطورة. وما لم يعتمد المجلس تدابير محددة في إطار الفصل السابع، فإن العمل من جانب الدول التي تشارك في قمع القرصنة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يجب أن يتفق مع القانون الدولي المعمول به، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفي حالة الصومال، بما أن الوضع يخضع للفصل السابع، يجب على الدول أن تحترم شروط الإذن الممنوح من قبل مجلس

الأمن. وأحد جوانب هذا المطلب بأن يتم احترام شروط ترخيص المجلس هو أن هذا الإذن ممنوح للدول. وثمة اتجاه في بداياته، بإيعاز جزئي من صناعة النقل البحري وهو يشكل مصدرا للقلق الشديد، يتمثل في تحبيذ حمل السلاح على متن السفن الخاصة. وثمة جانب آخر هو أنه على الرغم من أن أحد الاهتمامات المشتركة يتمثل في الطريقة التي تؤثر بها الحالة السائدة قبالة سواحل الصومال على استدامة الموارد البحرية الحية، وبصفة خاصة في مصائد الأسماك، فإن الإذن الممنوح من المجلس لا يشمل قمع الأفعال غير المشروعة المختلفة عن القرصنة والسطو المسلح في البحر.

إن الحالة في الصومال تتجاوز القرصنة والسطو المسلح في البحر، وعلى الرغم من أنها ظاهرة خطيرة فلا ينبغي أن تقتصر عليها الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة والبلدان الأخرى والأمم المتحدة للتعاون مع الصومال في الملاحقة القضائية للأطراف المسؤولة. إلا أنه يتعين التصدي للأسباب الكامنة وراء أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في الصومال بدعم وتعاون من المجتمع الدولي. وبناء القدرات على جانب كبير من الأهمية لأمور عدة منها السماح للصومال بالاستفادة من استغلال الموارد الطبيعية في مناطقها البحرية.

وفيما يتعلق بخليج غينيا، نثني على مشاركة المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ونحث الأمم المتحدة على مواصلة دعم هذه الجهود.

وفي الختام، تعرب الأرجنتين عن دعمها لتعاون الأمم المتحدة مع الدول المتضررة من أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. ومع ذلك، نود التشديد على أنه ما لم يوصف الوضع بأنه تهديد للسلم والأمن الدوليين بموجب المادة ٣٩ من الميثاق ويقرر المجلس اتخاذ إجراءات في إطار الفصل السابع، فإن حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر ليست بالأمر الذي يقع ضمن الاختصاص الأساسي لمجلس الأمن. ولا بد أن تتفق جميع الإجراءات المتخذة وأي مبادرة تعاونية يُضطلع بها مع قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق، وآملا في أن قيادتكم لأعمال المجلس سوف تظهر حيوية المجلس وديناميته وقدرته المجلس على التفاعل مع الأحداث المؤثرة على السلم والأمن الدوليين.

منذ أن بدأت ظاهرة القرصنة في الظهور حديثا، وخصوصا قبالة سواحل الصومال، كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي تأثرت بها، وذلك نظرا لموقعها الجغرافي ومكانتها الاقتصادية والسياسية. فلقد وقعت سفننا التجارية وناقلات نفطنا تحت التهديد المباشر، وتعرّض بعضها للهجمات متكررة وللسطو والاختطاف. ولذلك فقد رحبت بلادي بقرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٩)، الذي أدى إلى إنشاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وقامت المملكة العربية السعودية بدعمه والمشاركة في اجتماعاته وفي فرقه العاملة وفي صندوقه الاستئماني.

إن المملكة العربية السعودية تلاحظ بارتياح انخفاض أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال في الآونة الأخيرة، ولكننا ندرك أن التهديد ما زال قائما، وأن الحاجة ملحّة لدعم حكومة الصومال الجديدة ومساعدتها على فرض سيطرتها على مختلف أنحاء البلاد، والعمل على معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة على البر الصومالي بالإضافة إلى أعمال مكافحة القرصنة في البحر. وفي هذا الشأن فإننا ما زلنا نعمل بالتعاون مع المجتمع الدولي على إيجاد الإطار الدائم لتقنين استخدام أفراد الحراسة المتعاقدين، ونتطلع إلى أن نتمكن سويا من تحقيق

ذلك إذا التزم الجميع بالشفافية والاحترام الكامل لسيادة كل دولة وقوانينها على مياهها الإقليمية.

ولا أستطيع أن أنهي حديثي هذا دون التطرق إلى أعمال القرصنة الجوية والبحرية والبرية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وإنني أتساءل: ما هو الحد الأدنى من الضحايا من أبناء الشعب الفلسطيني الذي يكفي لكي يتحرك مجلس الأمن وتحمل مسؤولياته ويعمل على إيقاف آلة القتل الإسرائيلية عند حدها؟ وكيف يمكن لكم، أيها السيد الرئيس ولأعضاء هذا المجلس الموقر، أن تغمضوا أعينكم عن جراح الأطفال وتصمّوا آذانكم عن صرخات النساء وأنين الشيوخ الذين ما زالت إسرائيل حتى هذه اللحظة تمطرهم بالصواريخ والقنابل؟ وكيف يمكن لأحد أن يُحمِّل الضحية مسؤولية قتلها وأن يتجاهل الحصار القاتل الذي تفرضه اسرائيل على قطاع غزة منذ سنوات طويلة؟

أما آن الأوان لهذا المجلس أن يأمر بوقف العنف أيا كان مصدره وإنهاء الاحتلال وفك الحصار ومنح الفرصة للشعب الفلسطيني ليعيش حياته حرا مستقلا كريما مثل باقي أبناء الإنسانية؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لك، يا سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة. وترحب أستراليا كثيرا بمبادرتكم لدراسة القرصنة على نحو كليّ متكامل.

إن الأمن البحري أمر حيوي لتجارة التي تدعم النمو الاقتصادي. وما يتكبده الاقتصاد العالمي من تكاليف بسبب القرصنة مذهل. فتكلفة القرصنة الصومالية، على سبيل المثال، في العام الماضي وحده تقدر بما يصل إلى عدة بلايين من الدولارات. ويتسم الأمن البحري والإدارة الحكيمة للمحيطات بأهمية خاصة للاقتصاد الأزرق، الذي تعتمد عليه الدول الجزرية في معيشتها. وللقرصنة تكاليف اجتماعية كبيرة، وأكثر ضحاياها حدّة في المعاناة كثيرا ما يكونون أقلهم ظهورا للعيان: أعضاء الأطقم الذين يحتجزون للحصول على فدية، وأسر المعيلة وأسر القراصنة المسجونين. كما أن القرصنة مرتبطة بشكل عام بالأنشطة الإجرامية الأخرى عبر الوطنية.

وقد وقع ما يقرب من ٩٠ في المائة من هجمات القرصنة العالمية خلال العام الماضي في ثلاث مناطق – خليج غينيا، والقرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا. ورغم أن الوضع في كل منطقة مختلفة جدا عن الأخرى، فإن هناك أوجها للتشابه ودروسا يمكن استخلاصها منها جميعا.

ويلزم التصدي بشكل عاجل للقرصنة في خليج غينيا – وهي ترتبط في المقام الأول بصناعة النفط والغاز – تجنبا للتصعيد. وتثني استراليا على الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإحرازهما تقدما في مجال الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة القرصنة الإقليمية، ونرحب بمؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الذي تقترح الجماعتان عقده في العام القادم. ونشجع إنشاء آلية إقليمية لتبادل المعلومات البحرية.

ويسر أستراليا أن تدعم الجهود المبذولة لمعالجة القرصنة في خليج غينيا، بما في ذلك من خلال منصب خبير في مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتعرب عن دعمها لقيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع استراتيجية بحرية متكاملة وعقد حلقة عمل بشأن الأمن البحري في غانا في العام المقبل.

وبالانتقال إلى منطقة القرن الأفريقي، حيث اتخذت القرصنة شكل اختطاف السفن واحتجاز أطقمها للحصول على فدية، نكرر ما قاله الآخرون عن الترحيب بالتقدم

المحرز. ولكن كما قال الآخرون أيضا، هذه المكاسب يمكن عكس مسارها بسهولة. وفي نهاية المطاف، إن التصدي للقرصنة في المنطقة يتوقف على تحقيق الاستقرار وتهيئة الفرص الاقتصادية، بما في ذلك في المجتمعات المحلية الساحلية. ومن الحيوي أن ندعم الحكومة الصومالية الجديدة في تعزيز المكاسب الأخيرة. كما نشجع الحكومة على المضي قدما مع إعلانها للمنطقة الاقتصادية الخالصة في الصومال، بغية توضيح الأساس القانوني لحماية مواردها الطبيعية. وأستراليا، كبلد يقع في المحيط الهندي، شاركت لبعض الوقت في الجهود المبذولة لمواجهة القرصنة الصومالية، بما في ذلك من خلال مساهمتنا في القوات البحرية المشتركة، والدعم الرامي إلى تعزيز قدرة النظم القضائية في بلدان المنطقة.

وفي جنوب شرقي آسيا، تراجعت القرصنة في السنوات الأخيرة. ويعود ذلك في جزء كبير منه الى التعاون القوي والفعال بين دول المنطقة. وتتمثل المشكلة الرئيسية الآن في السرقات النفعية من السفن الراسية في الموانئ.

وما فتئت أستراليا تشارك في الجهود المبذولة لاستخلاص الدروس معا من هذه المناطق، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر في أستراليا خلال تموز/يوليه، وحلقة دراسية للمتابعة هنا في نيويورك خلال تشرين الأول/أكتوبر، التي كنا سعداء جداً بمشاركة البعثة الدائمة لبنن في استضافتها. وتشمل الدروس الرئيسية – وبياني المكتوب يتضمن المزيد من التفاصيل – حقيقة ان تعزيزات القدرات الوطنية لمواجهة القرصنة خطوة اولى هامة؛ وان العمل الفعال في البحر يبدأ على اليابسة؛ وان التعاون الدولي ضروري لمعالجة المشكلة عبر الوطنية؛ وان تعزيز تبادل المعلومات أمر حيوي؛ وأن وضع أطر قانونية قابلة للتطبيق لمقاضاة القراصنة أمر بالغ الأهمية؛ وأن تعزيز أفضل الممارسات الأمنية في صناعة النقل البحري الدولي استثمار سليم؛ وأخيراً، أنه يجب علينا أن نفعل المزيد لمساعدة البحارة المحتجزين وأسرهم.

وكمجتمع عالمي، لا يمكننا أن نعالج هذه الآفة على المدى البعيد دون التصدي لأسبابها الجذرية، بما في ذلك الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وفرص العمل والشرطة الفعالة. والقرصنة مسألة تبيّن قيمة وضرورة التعاون الدولي. وسوف تواصل أستراليا القيام بدورها في هذا المسعى الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أود أن أعرب في البداية عن التقدير للرئاسة الهندية لمجلس الامن على تنظيم هذا النقاش بشأن هذا الموضوع الهام "تداعيات أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر على السلم والامن الدوليين"، وأن أشكر نائب الامين العام للأمم المتحدة على مشاركته الهامة اليوم. ونحن نتشاطر كل ما تضمنه بيان إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز.

لا شك في أن التهديد الكبير الذي تمثله اعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر على مسارات النقل البحري الهامة، بما في ذلك خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية، وخليج غينيا، وغرب المحيط الهندي، وما يرتبط بها من عمليات احتجاز للسفن وطواقمها، يتسبب بتداعيات امنية واقتصادية وانسانية خطيرة تستوجب مضاعفة الجهود الدولية لمكافحتها، خاصة عبر معالجة مسبباتها الجوهرية.

وتؤكد مصر اهمية تبادل الدروس المستفادة وافضل الممارسات في مكافحة القرصنة، مع مراعاة اختلاف الظروف السياسية والامنية، وكذلك اساليب العمل التي يعتمدها القراصنة من منطقة الى اخرى. فبينما استغلت شبكات القرصنة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية غياب سلطة الدولة

في الصومال لعقدين من الزمن بغية جعله قاعدة لشن هجماتها واحتجاز السفن وطواقمها للحصول على الفدى، فإن اعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا تتبع اسلوبا مختلفا يستهدف الاستيلاء على حمولات السفن العابرة في المنطقة. ولا شك في أن مكافحة الانماط المختلفة لأعمال القرصنة تتطلب مقاربات مختلفة.

ومع ذلك، يظل العنصر الاساسي في نجاح جهود مكافحة اعمال القرصنة اينما كانت هو دعم وبناء القدرات الوطنية في مجال حماية السواحل، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات على المستوى الاقليمي، وتعزيز التزام صناعة النقل البحري بأنسب الممارسات عند المرور بمناطق ترتفع فيها مخاطر التعرض لأعمال القرصنة. ويتعين كذلك مكافحة الافلات من العقاب عبر محاكمة المتورطين في اعمال القرصنة، وتتبع قادة وممولي شبكات القرصنة، والعوائد المادية المتأتية منها.

والى جانب ما تمثله اعمال القرصنة والسطو المسلح من تهديد للتجارة الدولية، وللسلم والامن الدوليين بشكل عام، فإن تأثيرها على الدول الافريقية يظل اعمق واكثر خطورة على الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

وفي هذا الشأن، ترحب مصر بالخطوات التي اتخذتها الدول المطلة على خليج غينيا لمكافحة اعمال القرصنة من خلال تسيير دوريات مشتركة، وتؤكد اهمية صياغة استراتيجية اقليمية لمكافحة القرصنة عملا بقرار مجلس الامن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، وضرورة تعزيز الدعم الدولي لمساندة بناء القدرات الوطنية والاقليمية في هذا المجال.

أما بالنسبة الى القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، التي تمثل احدى افرازات غياب الدولة والتنمية لعقدين من الزمن، فقد نجحت الجهود الدولية لمكافحة القرصنة في تحقيق نتائج ايجابية تجاه خفض معدلات الهجمات الناجحة. ومع ذلك، فإن مكافحة اعمال القرصنة عبر الاداة العسكرية لن تنجح بمفردها في القضاء على القرصنة ما لم تكن جزءا من استراتيجية اشمل لمعالجة الاسباب الكامنة وراء اعمال القرصنة بجميع ابعادها السياسية والامنية والاقتصادية والانسانية.

ومن هذا المنطلق، اكدت مصر في اطار عضويتها في مجموعة الاتصال الدولية المعنية بمكافحة القرصنة وفي صندوق التمويل التابع لها، وكذلك من خلال رئاستها لمجموعة العمل الرابعة، اهمية اعتماد المجتمع الدولي لمنهج شامل في معالجة مشكلة القرصنة، يبني على التقدم المحرز على الصعيدين الامني والسياسي من خلال توجيه مزيد من الموارد لمساندة جهود التنمية واعادة الاعمار على نحو يسهم في توفير فرص العمل للشباب الصومالي، مما يحول دون وقوعه فريسة لشبكات القرصنة.

وتثق مصر بأن المرحلة السياسية الجديدة التي يمر بها الصومال تحت قيادة الرئيس حسن شيخ محمود سيكون من ثمارها تطورات ايجابية لتعزيز الاستقرار والتنمية. وتؤكد مصر استعدادها لمواصلة تقديم الدعم للحكومة الصومالية في جميع المجالات، بما في ذلك بناء القدرات في مجالي التعليم والصحة، الى جانب تدريب قوات الامن والجيش وحرس السواحل.

وتؤكد مصر ان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تمثل الاطار القانوني لمكافحة اعمال القرصنة، وتشدد على اهمية اضطلاع جميع الدول بمسؤولياتها في اطار احكام الاتفاقية لمحاكمة المشتبه في تورطهم في اعمال القرصنة.

وتؤكد مصر كذلك اهمية التعريف الدقيق للمناطق مرتفعة الخطورة التي تزيد فيها احتمالات التعرض لأعمال القرصنة، وضرورة ان يعتمد تعريف هذه المناطق على معايير واضحة ومحددة مما يعزز من كفاءة استخدام الموارد المخصصة لمكافحة القرصنة، ويوجهها نحو المناطق التي تشهد مثل هذه الاعمال بشكل فعلي.

من جانب آخر، تشدد مصر على ضرورة قيام المجتمع الدولي، خاصة من خلال المنظمة البحرية الدولية، بإجراء مشاورات مفتوحة وبمشاركة جميع الاطراف، للتوافق على المحددات والقواعد المنظمة للاستعانة بعناصر الامن الخاصة على متن السفن التجارية.

وختاماً، مثلما اوضح الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، يجد وفد بلدي صعوبة في الحضور الى هذا المجلس لمناقشة قضية هامة مثل القرصنة، بينما يظل مجلس الامن صامتا حتى هذه اللحظة ازاء اعمال مماثلة من القرصنة التي تمارسها سلطة الاحتلال الاسرائيلي عن طريق الحصار البحري المفروض على غزة، فضلا عن تداعيات الوضع الانساني المتأزم في غزة، وذلك نتيجة الاعمال العسكرية الاخيرة في غزة خلال الايام القلائل الماضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (تكلمت بالفرنسية): أود أولاً أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة عن القرصنة، التي تشكل تكملة مفيدة للمناقشات الإقليمية التي نظمها المجلس سابقا بشأن هذه المسألة. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الاعلامية.

إنني أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن الجهود الاكيدة التي ما فتئت تُبذل منذ سنوات عديدة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بدأت تؤتي ثمارها.

و قد مكن انتشار الدوريات البحرية الدولية وتنفيذ أفضل الممارسات الإدارية من تخفيض عدد الهجمات ومعدل نجاحها. ولئن كان هذا النجاح مفرحا بلا شك، فإن علينا أن نظل يقظين وملتزمين، نظرا لأن نصف جميع الهجمات المسجلة على نطاق العالم في عام ٢٠١٢ وقعت في خليج عدن والبحر الأحمر أو قبالة ساحل الصومال.

وتسهم لكسمبرغ بفعالية في البعثات الأوروبية التي دعمت تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما من خلال توفير طائرات المراقبة والاستطلاع لعملية أطلنطا وساهمت في بعثة التدريب لقوات الأمن الصومالية. كما أننا ننظر في المساهمة في بعثة إقليمية جديدة معنية ببناء القدرات البحرية، وهي EUCAP Nestor، التي تهدف، بالتعاون مع كينيا وجيبوتي وسيشيل والصومال وجمهورية تنزانيا المتحدة، إلى تعزيز قدرات دول منطقة القرن الأفريقي على إدارة مياهها الإقليمية بصورة فعالة وكفالة الأمن البحري.

ولئن كان هناك خفض لأعمال القرصنة قبالة السواحل الشرقية للقارة الأفريقية، فان خليج غينيا أصبح منطقة جديدة من المناطق الشديدة الخطورة. وخلال عام ٢٠١٢، ازداد عدد الهجمات في تلك المنطقة، التي تمتد من نيجيريا مرورا بتوغو وانتهاء ببنن. وخلال هذا العام، تعرضت للهجوم أيضا سفينتان ترفعان علم لكسمبرغ. وأشيد بجهود بلدان المنطقة الرامية إلى اعتماد إستراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

وتؤثر القرصنة في خليج غينيا والسطو المسلح في البحر وزيادة الأنشطة غير المشروعة ذات الصلة على استقرار كامل منطقة غرب أفريقيا وأمنها. كما أنها تهدد التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في بلدان المنطقة. وعلى مدى العديد من السنوات، نفذ بلدي سياسات فعالة للتعاون الإنمائي تهدف، ضمن أمور أخرى، إلى منح فرص اقتصادية لسكان المناطق الساحلية، لا سيما الشباب. ونعتزم مواصلة هذه الجهود، التي نعتبرها أيضا إسهاما في مكافحة انعدام الأمن السائد حاليا في المنطقة.

وفي البداية، ومن أجل الاستجابة العاجلة، اعتمد المجتمع الدولي استراتيجيات لمعالجة آثار القرصنة، لا سيما بالوسائل

العسكرية. وبالرغم من أن تلك الاستراتيجيات، كما ذكرنا من فورنا، مكنت من تخفيض عدد الهجمات ومعدل نجاحها، فإنها لم تتمكن من استئصال الظاهرة بطريقة مستدامة. ولذلك أشيد بالتركيز الذي أولته الرئاسة الهندية لمجلس الأمن في مذكرتها المفاهيمية (S/2012/814، المرفق) لضرورة اتباع نهج كلي فيما يتعلق بالأمن البحري، يعالج أيضا الأسباب الجذرية لأعمال القرصنة.

وبغية التصدي للتهديد المستمر، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره وجميع الدول الساحلية في المناطق المتأثرة بالقرصنة أن تعتمد إستراتيجية عالمية لمعالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، بغية ضمان الاستقرار في البحر وحل المشاكل في البر بطريقة مستدامة. وكما أكد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2012/783)، لا بد أن يجمع ذلك النهج عناصر مختلفة هي: الردع في البحر وتعزيز المؤسسات الضامنة لسيادة القانون وإنشاء إطار قانوني كاف وتطوير القدرات البحرية للدول الساحلية ودعم إيجاد الوظائف اللائقة وتنفيذ مشاريع التنمية في البر. وعلى سبيل الأولوية، يجب أن تكون الدول الساحلية في المناطق المتأثرة بأعمال القرصنة في محور الجهود. ولا يمكن إحراز تقدم دائم بدون الانخراط الكامل لسلطات البلدان المعنية.

وستواصل لكسمبرغ دعم البلدان المتأثرة بآفة القرصنة بتشجيع وتنفيذ نهج كلي يجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، كما أود أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على البيان الذي أدلى به اليوم. وتؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، ونود أن ندلي بالملاحظات الإضافية التالية.

تمثل القرصنة تهديدا رئيسيا للشحن البحري التجاري ولها تكاليف هائلة للاقتصاد العالمي. والى جانب الخسارة الاقتصادية والتداعيات على الأمن الإقليمي والعالمي، فإنها تلحق أيضا خسائر بشرية على البحارة وأسرهم. واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، يتعرض البحارة من أي جنسية لخطر أخذهم رهائن. وتؤثر القرصنة علينا جميعا وينبغي التصدي لها بجهد دولي مشترك. وفي هذا الصدد، نشيد بأعمال مجلس الأمن بشأن المسائل المتصلة بالقرصنة، لا سيما فيما يتعلق بالقرصنة قبالة ساحل الصومال. ومن الأهمية بمكان أن نضع نصب أعيننا أن أعمال القرصنة والسطو المسلح منتشرة بشكل متزايد في كل مكان، وبخاصة في خليج غينيا. ولذلك نرحب بالمحاولة الرامية إلى معالجة الحالة بطريقة متكاملة.

وتساهم إستونيا بفعالية في مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال بالمشاركة في عملية أطلنطا التي تضطلع بها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة، التي أطلقت في عام ٢٠٠٨. وبالتعاون مع فرنسا وألمانيا، باشر فريقنا لمفرزة حماية السفن العمل ورافق عدة سفن تابعة لبرنامج الأغذية العالمي حملت المعونة الإنسانية إلى الصومال، فضلا عن السفن التي تحمل المعدات والإمدادات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما ظل فريقنا لمفرزة حماية السفن بالترافق مع القوات الفرنسية مشاركا في تدريب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بهدف مساعدتها على تطوير قدراتها الخاصة على حماية السفن. وقررنا بالفعل مواصلة مساهمتنا على الأقل إلى غاية نهاية الولاية الحالية.

وبفضل مشاركتنا الفعالة في مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال، أدركنا تعقيد التحديات والمشاكل المتصلة بالقرصنة. ومن بين هذه التحديات، الأساس القانوني الذي

يمكن من نشر مفارز حماية السفن على متن السفن المعرضة للخطر. ونناشد جميع الدول التي تبحر سفنها في المياه المتأثرة بالقرصنة تحمل مسؤوليتها عن السفن والأطقم التي ترفع أعلامها بالتوقيع على إعلانات دول العلم بغية تمكين مفارز حماية السفن من الصعود إلى السفن وتوفير الحماية الفعالة وردع هجمات القراصنة.

ولا يمكن التقليل من أهمية دور صناعة الشحن في حماية السفن والبحارة. وينبغي حيثما أمكن تعزيز الامتثال لأفضل الممارسات الإدارية التي اعتمدها المنظمة البحرية الدولية. كما تستحق المزيد الاهتمام ترتيبات استخدام أفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم بعقود خاصة على متن السفن.

وأسهم الوجود العسكري في منطقة القرن الأفريقي، من خلال عملية أطلنطا وغيرها من التحالفات والدول الأخرى المشاركة، في تحقيق انخفاض كبير في عدد هجمات القراصنة في عام ٢٠١٢ إلى أدنى حد منذ عام ٢٠٠٨، مما يدل على فعالية الجهود الدولية المشتركة والتعاون.

وبالرغم من هذا النجاح النسبي، من الواضح أن الاستجابة العسكرية وحدها ليست كافية، ولا بد من القيام بالمزيد من العمل في البر. ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، يلزم اتخاذ نهج شامل ومتكامل. ويشكل الصومال نموذجا جيدا للجوانب المختلفة التي يلزم معالجتها. وينبغي، ضمن أمور أخرى، معالجة العملية السياسية والحالة الأمنية وسيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

ومن بين العناصر الرئيسية في مكافحة القرصنة، إرساء سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب. وتود إستونيا أن تبرز ثلاثة جوانب. أولا، على الدول أن تستعرض تشريعاتها ذات الصلة من أجل التمكن من محاكمة الجرائم الدولية مثل القرصنة. ثانيا، بغية ضمان مباشرة الدعاوى الجنائية بالتوافق الكامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من الحيوي كفالة جمع الأدلة الكافية.

ينبغي للدول أن تتناول بفعالية أي مسائل قد تنشأ، سواء أكانت قانونية أم فنية أم تتعلق بالتدريب. وثالثا، قام المشاركون المعنيون بقدر كبير من العمل، بمن فيهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الفاعلة الاقليمية بغية زيادة القدرة الاقليمية على محاكمة المجرمين المحتملين. وينبغي الاعتراف بالجهود التي بذلتها الدول والمنظمات في المجالات الثلاثة وتقدير تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الهندية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تأتي في أوانها بشأن القرصنة، وأن أشكر نائب الأمين العام على مشاركته القيمة. وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أود أن أبدي بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن القرصنة البحرية خطر قاتل لأرواح جميع الرجال والنساء العاملين في البحار. وهو تهديد للصناعة البحرية والتجارة الدولية، وله أثر مزعزع للاستقرار على الأمن العالمي. تنبغي مكافحة القرصنة البحرية بوصفها جريمة دولية وذلك من خلال النهج المتعدد الأبعاد الذي يركز على الوقاية والدبلوماسية، والردع، والأمن ومعالجة الأسباب الجذرية لها.

إن الجهود الدولية لحماية الخطوط البحرية ومكافحة القرصنة لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا تعاونت جميع الدول

بحسن نية وفقا لقواعد العُرف الدولي المتبعة واتفاقيات الأمم المتحدة.

حاليا، تحتجز دولة عضو اثنين من أفراد البحرية الإيطالية بتهمة قتل اثنين من صائدي الأسماك، بينما كانا يقومان بأنشطة مكافحة القرصنة بصفتهما عاملين في مفارز حماية السفن على متن ناقلة نفط إيطالية كانت تبحر في المياه الدولية.

إن حرية الملاحة ستكون مفهوما عديم المعنى إذا لم يتم ضمان الولاية القضائية الحصرية لدولة العلم في المياه الدولية. ولا يمكن لعمليات مكافحة القرصنة أي وجود إن لم تحترم الدول الحصانة الوظيفية لمفارز حماية السفن.

إن أي تقويض للولاية الحصرية للدولة المرسلة لأفراد من البحرية في مهمة رسمية سيعرض للخطر مركز عناصرنا الذين يقومون بمهمات دولية. ولا يتوقع المجلس أقل من ذلك من كل دولة عضو، وخاصة من الدول الأعضاء التي لديها نفوذ حاسم في قواعد الإدارة العالمية.

إيطاليا لديها باع طويل في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مما يبين بوضوح أنه لكي تكون تلك المكافحة ناجحة يتعين على المرء أن يقتفي أثر النقود ويضرب زعماء الجريمة على الجانب الأشد إيلاما وأغلى ما لديهم، أي ما يكسبونه من الجريمة، وليس فقط الأفراد العاملين معهم من ذوي الرتب الدُنيا.

إن إيطاليا إذ تأخذ ذلك في الحسبان، تترأس الفريق العامل ٥ التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي الذي يركز على التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة البحرية. ونشارك بنشاط في وضع مبادئ توجيهية وتعزيز تدابير محددة تهدف إلى تعطيل الشبكات الاجرامية العاملة في البحار والتي لها قواعد برية. لذلك نتوقع من مجلس الأمن أن يبعث برسالة واضحة للدول والقطاع الخاص من أجل تعزيز تعاونها الدولي، خاصة في تشاطر الأدلة والمعلومات وتبادل المعلومات الاستخبارية.

يتعين على كل دولة أن تلتزم التزاما كاملا بنشر الوعي بشأن القرصنة واتخاذ التدابير المناسبة الهادفة إلى جعل البحار آمنة وتوفير الحماية للملاحين وأصحاب السفن، امتثالا كاملا للقانون الدولي والالتزامات الناشئة عنه. وثمة خطوة جوهرية يتعين اتخاذها في أي تشريع وطني لأي بلد تتمثل في الاعتراف بأن القرصنة البحرية جريمة خطيرة، وأيضا وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيثما تنطبق.

إن الانخفاض في مجموع عدد الهجمات وأخذ الرهائن في عام ٢٠١٢ يمثل قصة نجاح يجب تجسيدها بتعزيز الحماية والردع في البحار، وبناء القدرات في مجال انفاذ القانون، وقطاعي القضاء الأمن البحري في الصومال وفي المنطقة أيضا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

بالإضافة إلى الامتثال الواسع لأفضل الممارسات الإدارية التي توصي باتباعها المنظمة البحرية الدولية، فإن العنصر الرئيسي للنجاح الحالي في كبح هجمات القراصنة يكمن في زيادة التعاون بين القوات البحرية والصناعة البحرية، وبالدرجة الأولى من خلال استخدام الحماية المسلحة في شكل وزع أفراد عسكريين أو أفراد خاصين على متن السفن.

إن البرلمان الإيطالي لم يأذن باستخدام الحماية المسلحة على متن السفن لمكافحة القرصنة إلا في المياه الدولية ذات الخطورة العالية، وبصورة قاصرة على السفن التي ترفع العلم الإيطالي، بوصف ذلك جزءا من تدابير مكافحة القرصنة وفاء لالتزامات كل دولة كما نصت على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الواقع لم يتم خطف أي سفينة على متنها مفرزة من مفارز حماية السفن أو على متنها أفراد أمن تم التعاقد معهم بصورة خاصة.

بينما يسمح بالتعاقد مع أفراد أمن مسلحين ومفارز لحماية السفن ينتمون لجهات خاصة، فإن الخيار الثاني هو الخيار المفضل في قانوننا الجديد لمكافحة القرصنة. ولا يسمح باستخدام أفراد الحرس الخاص إلا في الحالات التي لا تمنح فيها وزارة الدفاع حماية عسكرية لمالك السفينة. وثمة حاجة لوضع المزيد من القواعد التنظيمية الشاملة والمعيارية لوزع أفراد أمن خاصين، والحاجة إلى فهم عام للأساس القانوني ذي الصلة. وتساهم إيطاليا بنشاط في العملية.

إن مفارز حماية السفن تتمتع في الحقيقة بميزة مقارنة مع الشركات الأمنية الخاصة، ليس فقط من حيث الخبرة التدريبية المحددة وقواعد الاشتباك الواضحة، بل أيضا بوصفها قوة هائلة في استخدام السفن الحربية في عمليات محددة وبكفاءة أكبر، وهكذا تعزز مكافحة القرصنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشكركم يا سيادة الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن القرصنة. وأرحب أيضا باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2012/24) الذي يشدد بصورة مناسبة على النهج العام والشامل في التصدي للقرصنة.

يشعر وفدي بالقلق العميق إزاء خطر القرصنة على الأمن البحري في طرق التجارة الرئيسية في العالم، ولا سيما حول خليج عدن وخليج غينيا. ويؤيد وفدي الرأي القائل بأنه يمكن التصدي بفعالية للقرصنة بتناول الأسباب الجذرية لها في البر. ويمكن اجتثاث القرصنة عندما تستعيد الحكومات المحلية سيطرها الكاملة على أراضيها وتوفر لشعوبها الفرصة الاقتصادية الملائمة.

ومن هُنا، يرحب وفدي بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال في الحالة السياسية، وهو تقدم ينبغي له أن يمهد الطريق أمام حل ناجح للقرصنة. يعتقد وفدي أنه للتغلب على عدم الاستقرار والافتقار إلى الحكم في الصومال، من الحيوي العمل على بناء القدرات في النظام القضائي الصومالي الذي يرتكز على منظور متوسط وطويل الأجل لمحاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار وقبالة الساحل الصومالي.

إن الجهود المتنوعة والمتضافرة التي يقوم بها المجتمع الدولي لا مندوحة منها لمكافحة القرصنة، وهي بطبيعتها مسألة عابرة للحدود الوطنية. ويشيد وفدي إشادة كبيرة بالجهود الدؤوبة التي يقوم بها المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة، ومن ثم ضمان سلامة الخطوط البحرية.

إن جمهورية كوريا انضمت بنشاط إلى الجهود الدولية المنسقة لمكافحة القرصنة الصومالية. وتولت جمهورية كوريا قيادة فرقة العمل المشتركة ١٥١ في الفترة من حزيران/يونيه حتى أيلول/سبتمبر. وبمشاركتنا في عمليات القوات البحرية المشتركة، رسخنا العلاقات مع القوات البحرية الأخرى العاملة في مجال مكافحة القرصنة والعمليات في خليج عدن والحوض الصومالي، وطورنا اتصالات وتعاونا داخل أوساط الشحن التجاري. ونعمل حاليا على المرحلة الأخيرة من عملية موافقة الجمعية الوطنية على تمديد نشر القوات لسنة واحدة.

وتشارك أيضا جمهورية كوريا بهمة في عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي. ومنذ آذار/مارس ما برحت كوريا تترأس الفريق العامل الثالث التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي والذي يتخذ تدابير للحماية الذاتية ضد القرصنة. وكوريا بوصفها رئيسا تعتزم المساعدة في جهود المشاركة لتحسين رفاه البحارة ومنع القرصنة وذلك بتيسير استخدام أفراد الأمن المسلحين

الذين يتم التعاقد معهم بصورة خاصة لنشرهم على متن السفن وتنفيذ أفضل الممارسات الإدارية التي ستجري مناقشتها في الاجتماع المقبل الذي يعقده الفريق العامل الثالث في شباط/فبراير ٢٠١٣ في مدينة سيول بكوريا.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أنشئت جمهورية كوريا موقعا شبكيا رسميا للفريق وتشغله بصورة مشتركة برعاية المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويوفر الموقع الشبكي منتدى للمناقشات بين الدورات للمشاركين في فريق الاتصال وتعزيز الوعي العام.

أما فيما يتعلق ببناء القدرات في الصومال وفي البلدان المجاورة لها، فقد قدمت جمهورية كوريا الدعم المالي للصومال والبلدان المجاورة لها، وخاصة من خلال المنظمة البحرية الدولية وغيرها من برامج الأمم المتحدة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، وفي الدورة العاشرة العامة لفريق الاتصال المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اختيرت جمهورية كوريا عضوا في مجلس الصندوق الاستئماني لعام ٢٠١٣ لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبال سواحل الصومال لضمان الاستخدام الفعال للصندوق.

ولأن جمهورية كوريا إحدى أكبر دول العلم في العالم، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامه بتوفير الأمن البحري والانخراط الكامل في الأنشطة الدولية لمكافحة القرصنة. واعتقد اعتقادا جازما أن بوسعنا معا أن نعالج المسألة بحشد الالتزام الصارم والقوي للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ما برحت القرصنة إحدى المسائل الطويلة الأمد للدول ذات السيادة على مر القرون وأصبحت تهديدا رئيسيا، إلى جانب المسائل المعلقة الأخرى، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. وعلى وجه الخصوص، يتعرض الأمن البحري للتهديد من جراء القرصنة وأصبح يكتسي أهمية حيوية لاقتصاد العالم، لأن الأنشطة الاقتصادية والتجارية تعتمد على المرور الآمن للسفن التجارية. وتعمل الفدية العائدة من اختطاف الملاحين والسفن موردا لتأجيج المزيد من الجرائم العابرة للحدود الوطنية. ولذلك، من الحتمي أن يتصدى مجلس الأمن لهذه المسألة الهامة في الوقت الحاضر في سياق إقليمي وعالمي.

ومع أن عددا من أنشطة القرصنة تجري في الأجزاء المختلفة من العالم، لا تزال القرصنة قبالة ساحل الصومال تمثل أبرز تهديد للمجتمع الدولي. ويبلغ إجمالي عدد حالات هجوم القراصنة في الصومال أكثر من ٢٠٠ حالة كل عام، مما يشكل أكثر من ٥٠ في المائة من جميع أنشطة القراصنة في الأعوام الثلاثة الماضية.

وظللنا نتناول هذه المسألة منذ عام ٢٠٠٨. وتظهر تجربتنا أن اتخاذ نهج كلي ومتعدد الأوجه أمر فعال وضروري في معالجة هذه المسألة المعقدة. وتعتقد اليابان أن التدابير التالية على وجه الخصوص يعضد بعضها بعضا وينبغي زيادة تعزيزها.

أولا، تؤكد اليابان على ضرورة بذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لمكافحة هجمات القراصنة في البحر ومنعها. وتعتز اليابان بكونها شاركت، بالترافق مع الشركاء، في العملية البحرية المنسقة من بداية تلك العمليات في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ باتخاذ تدابير مختلفة، بما في ذلك نشر مدمرتين وطائرتي دورية في خليج عدن. وهذا العام، يتقلص عدد هجمات القراصنة في المنطقة، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن هجمات القراصنة تنتشر في منطقة المحيط الهندي بأسرها. ونحن بحاجة إلى التصدي بسرعة لهذه الظاهرة الجديدة.

ثانيا، يكتسي تعزيز الأمن البحري للبلدان الساحلية أهمية بالغة لاستكمال العمليات المذكورة أعلاه. ونظرا لأن معظم

البلدان ليست لديها قدرات وافية، فان تقديم المجتمع الدولي للدعم أمر حيوي. وفي هذا الصدد، تود اليابان أن تتبادل تجارها في مكافحة القرصنة في آسيا، التي حصلت عليها في إطار اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا. وقامت اليابان بتعزيز آلية اتفاق التعاون الإقليمي باعتبارها الإطار القانوني الأول للتصدي لمشكلة القرصنة في منطقة شرق آسيا، بالاقتران مع تبادل المعلومات والمهام المتعلقة بالتعاون في مجال العمليات. واسهم ذلك الإطار في تحقيق خفض كبير لحوادث القرصنة، من ٢٤٢ في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ في عام ٢٠٠٩.

وترى اليابان أن هذا النهج الإقليمي مفيد في تنفيذ أنشطة مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال وفي خليج عدن. وفي هذا الصدد، تدعم اليابان بصورة استباقية تنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك بغية المساعدة في إنشاء آلية مماثلة، تتألف من ثلاثة مراكز لتبادل المعلومات – في كينيا واليمن وجمهورية تترانيا – ومركز تدريب في جيبوتي، بالتبرع بمبلغ ١٥ مليون دولار تقريبا تقدم من خلال المنظمة البحرية الدولية.

ثالثا، لا يمكننا أن ننسى الجانب القانوني لتدابير مكافحة القرصنة، بما في ذلك إلقاء القبض على القراصنة ومحكمتهم وسجنهم. واستكشفنا عدة خيارات وتوصلنا الآن إلى تفاهم مشترك، وهو تحديدا أن أفضل خيار هو تعزيز النظام القضائي الصومالي بأسره بتقديم المساعدة الدولية. ويزيد من شعورنا بالتشجيع أن الحكومة الصومالية الجديدة قد شكلت وهي مستعدة للتصدي لهذه التحديات المعلقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة لتعزيز قدرات إنفاذ القانون في الصومال والبلدان المجاورة له. وتشيد اليابان بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتبرعت اليابان بإجمالي مبلغ ٥,٣ ملايين دولار للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وأخيرا، تشيد اليابان بالدور المحوري الذي يضطلع به فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال والأفرقة العاملة التابعة له وشاركت اليابان بصورة تفاعلية في الفريق منذ إنشائه.وتولت اليابان رئاسة اجتماعه الفريق العام الرابع، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ومع تسليمنا بأهمية ذلك الفريق باعتباره آلية لتبادل المعلومات وتنسيق السياسات، فان من الضروري زيادة تحسينه بغية تعزيز فعالية أساليب عمل الفريق. وتشيد اليابان باعتماد الاقتراحات التي قدمتها الولايات المتحدة، بما في ذلك تحديد فترة ولاية مدتها عام واحد لرئيس الفريق. وتتوقع اليابان زيادة انخراط الأمانة العام بصورة أكثر فعالية في هذا الصدد، لا سيما انخراط شعبة الشؤون السياسية، بالنظر إلى كون الصلة بين البحر والقرصنة، من ناحية، والبر وبناء السلام، من الناحية الأخرى، فضلا عن زيادة الحاجة إلى التعاون الإقليمي في الميدان، تمثل التحديات المتبقية التي تنتظرنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (بالإنكليزية): باسم وفد أوكرانيا، أود أن اشكر رئاسة الهند للمجلس على عقد مناقشة مفتوحة بشأن مسألة هامة وملحة مثل القرصنة البحرية.

ومع أنني أعلن تأييدي لبيان الاتحاد الأوروبي، فان وفد بلدي يود أن يدلي ببيان بصفته الوطنية.

إن الأمن البحري وإنفاذ القانون في البحر عاملان لا غنى عنهما ليس لصون السلام والأمن الإقليميين بل الدوليين. ولذلك تتطلب مشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر أكثر الاستجابات اتساقا وتعقيدا. وفي ضوء ذلك، يسر أوكرانيا أن مجلس الأمن يتداول للمرة الأولى بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في جميع مناطق العالم. وسيمكننا مثل ذلك النهج المتكامل والشامل من التصدي بصورة أفضل لهذه الآفة

بالاستفادة الكاملة من التجارب الناجحة حتى الآن على الصعيد الوطني وباستكشاف سبل لتبادل المعرفة بشأن تدابير مكافحة القرصنة من جنوب شرق آسيا، والمياه قبالة ساحل الصومال وفي خليج عدن. ويمكن تطبيق تلك الدروس لمنع القرصنة البحرية والسطو المسلح في المناطق الضعيفة المحتملة الأخرى.

ونشيد بالمكاسب التي حققها المجتمع الدولي مؤخرا في مكافحة القرصنة. وفي المياه قبالة ساحل الصومال، أسفرت تدابيرنا الجماعية عن تخفيض حاد في هجمات القراصنة وعمليات الاختطاف، مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك، ووفقا لآخر تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (S/2012/783)، فان الاتجاه الحالي للانخفاض يعتمد بشكل تام على الوجود البحري في المنطقة وتنفيذ توجيهات المنظمة البحرية الدولية وأفضل الممارسات الإدارية ومحاكمة القراصنة. وتشاطر أوكرانيا بشكل تام دواعي قلق الأمين العام من انه يمكن بسهولة عكس هذا النجاح الأولي ريثما تعالج على نحو سليم الأسباب الجذرية للقرصنة – وهي تحديدا، عدم الاستقرار والخروج على القانون وعدم وجود الحوكمة الفعالة في الصومال.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ واحدة من أولى الخطوات نحو صياغة نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة خلال أول مناقشة مواضيعية على الإطلاق للجمعية العامة بشأن هذه المسألة والتي جرت في جلسة عامة غير رسمية في أيار/مايو ٢٠١٠ بناء على مبادرة من أوكرانيا. ونحن نتطلع إلى بذل المزيد من الجهود تحقيقا لهذه الغاية في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

بخصوص التحديات الناشئة المتمثلة في الهجمات على السفن التجارية في خليج غينيا، تشاطر أوكرانيا مجلس الأمن قلقه البالغ إزاء التهديد الذي تشكله للملاحة الدولية، وعلى وجه الخصوص، لسلامة البحارة. ونشجع دول المنطقة والمنظمات الإقليمية على تعزيز جهودها لضمان السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، بما في ذلك من خلال وضع إطار قانوني لمنع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وكذلك مقاضاة الأشخاص الضالعين في تلك الجرائم. ونعتقد أنه ينبغي أخذ التدابير الناجحة لبناء القدرات البحرية والقضائية المطبقة في مناطق أخرى في الاعتبار على النحو الواجب بخصوص الحالة في خليج غينيا.

ويجب أن نعترف بأن مكافحة إفلات القراصنة الصوماليين من العقاب قد حققت نتائج ملموسة، حيث يخضع ١ ١٨٦ فردا للمحاكمة أو ينتظرون تقديمهم للقضاء في ٢١ دولة حتى الآن. وتحقق قدر كبير من النجاح في التصدي للقرصنة وتقديم مرتكبيها وميسريها للعدالة في المنطقة الآسيوية. وبوجه عام، فقد وضعت توصيات مفيدة كثيرة في ما يتعلق بإنفاذ القانون وجمع الأدلة والجوانب القضائية ونقل وسجن القراصنة المدانين بعد المحاكمة.

وأوكرانيا ترى أن تلك الأدوات جديرة بإضفاء الطابع المنهجي عليها لتحسين تطبيق الدول الأعضاء لها على الصعيد المحلي. وبالتالي، فقد أتى وفد بلدي بفكرة وضع تشريعات نموذجية داخل الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة، من شأنها أن تيسر للدول الأعضاء اعتقال ومحاكمة الضالعين في أعمال القرصنة والسطو المسلح. وترى أوكرانيا أن نماذج كهذه من شأنها أن تساعدنا على تطبيق القانون الدولي القائم بكفاءة على الصعيد الوطني على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ونشجع زملاءنا الآخرين على مناقشة هذه الفكرة بنشاط في المشاورات الجارية في الجمعية العامة حاليا بشأن قانون البحار.

إن أوكرانيا متضررة بشكل كبير من خطر القرصنة والسطو المسلح على السفن، حيث أن حوالي ٣٨ ٠٠٠ مواطن أوكراني هم من البحارة التجاريين ويعملون حاليا في

صناعة النقل البحري العالمية. وأوكرانيا، التي يساورها قلق بالغ بشأن سلامتهم، ترحب بالجهود الحالية لوضع توجيهات تستهدف توفير الرعاية للبحارة الذين يتعرضون لهجمات القراصنة أو الذين يجرى احتجازهم بوصفهم رهائن. ونحث دول العلم وأصحاب السفن على بذل قصارى جهدهم لضمان أمن البحارة.

وأوكرانيا، باعتبارها إحدى دول المنشأ الرئيسية للبحارة، تدعم باستمرار الجهود الدولية لضمان سلامة الشحن البحري. وفي الآونة الأخيرة، قررت حكومة أوكرانيا الانضمام إلى عملية درع المحيط. وتستعد سفينة قيادة تابعة للقوات البحرية الأوكرانية، هي الفرقاطة هيتمان ساهيداتشني المجهزة بمهبط للطائرات العمودية والتي تحمل مجموعة من القوات الخاصة، حاليا للإبحار إلى المياه قبالة القرن الأفريقي للقيام بدوريات في المناطق التي ينشط فيها القراصنة في إطار عملية درع المحيط.

وأوكرانيا تشيد بالأمم المتحدة ووكالاتها المختصة لدورها النشط ومشاركتها بهمة في مكافحة القرصنة البحرية، وهي لا تزال ملتزمة بالجهود الدولية للحد من هذا التهديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة ماروكيتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن جهود قمع القرصنة والتي يولي لها بلدي أهمية كبيرة.

إن تأثير القرصنة يمتد ليتجاوز الأبعاد الاقتصادية والتجارية، حيث أنه يقوض الأمن وحسن النظام في البحار ويهدد استقرار الدول والاستقرار الإقليمي. وهذا الأمر، إلى جانب النطاق الجغرافي الواسع للقرصنة، يتطلب اتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد لمكافحة القرصنة.

وتجربة مكافحة القرصنة في الصومال وفي خليج غينيا تشير إلى عدد من العناصر الحاسمة، على النحو المشار إليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل التعاون والتنفيذ واتباع نهج شامل. والتكامل والتفاعل في جهود مكافحة القرصنة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية ضروريان. وعلى وجه الخصوص، فإن آليات الأمن البحري والتنسيق في إنفاذ القانون وتبادل الاستخبارات هي أمور تستحق الدعم المستمر من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن الأمثلة الناجحة اعتماد مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن وتنسيق العمليات بين دول خليج غينيا وتنفيذ اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا.

وليتوانيا تشارك في عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والذي يضم أكثر من ٦٠ دولة ومنظمة. وتقتصر ولاية الفريق على الصومال، ولكن عمله كان له دور بارز في تحسين الفهم الكلي لظاهرة القرصنة وسبل مواجهتها. وثمة احتمال كبير لأن تُستخدم بعض إنجازاته، وخاصة في المسائل القانونية المعقدة، بوصفها مصدرا مرجعيا في حالات أخرى.

وتقديم المسؤولين عن أعمال القرصنة للعدالة يمثل حجر زاوية للإطار الكلي لجهود مكافحة القرصنة. ونلاحظ استمرار الفجوة بين التزامات الدول الأعضاء وتنفيذها. وليتوانيا تعتقد أن ثمة حاجة إلى زيادة الدعم المقدم للبرامج والمبادرات التي من شأنها أن تسرع تجريم القرصنة ومحاكمة الجناة وسجنهم، والتي من شأنها أن تعرقل قدرة القراصنة على العمل انطلاقا من البر والبحر. وعلاوة على ذلك، يتطلب التصدي القرصنة تضافر الجهود لملاحقة الممولين والمنظمين.

وتؤيد ليتوانيا جهود مكافحة القرصنة التي تجمع بين الردع من قبل القوات البحرية وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات الإقليمية والوطنية وتهيئة ما يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنسيق عمليات إنفاذ القانون. وعلى الصعيد الوطني، فإن البرلمان الليتواني بصدد اعتماد تعديلات في القانون الجنائي ستعالج القرصنة بطريقة شاملة وستنص على الولاية القضائية العالمية في ما يتصل بهذه الجرائم.

وإلى جانب المشاركة حاليا في عملية أطلنطا البحرية التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، والصادر بها تكليف من مجلس الأمن، ووجود عنصر وطني في مقر العمليات في المملكة المتحدة، تعتزم ليتوانيا نشر مفرزة مستقلة لحماية السفن في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ قبالة سواحل الصومال، ستكون مكلفة بتوفير الحماية لسفن برنامج الأغذية العالمي التي تنقل المساعدات الغذائية للمشردين في الصومال.

أخيرا، أود أن أشير بإيجاز إلى مسألة الرهائن، المثارة في المذكرة المفاهيمة المقدمة من الرئاسة الهندية (S/2012/814، المرفق). فليتوانيا، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى كثيرة، تعين عليها التعامل مع هذا الوضع، عندما اُختطفت سفن تابعة لها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ في خليج غينيا. وينبغي لنا إيلاء المزيد من الاهتمام لحالة الرهائن ولتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

االسيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بفعل أعمال القرصنة البحرية.

وبداية، أود أن أشكر الهند، رئيسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على اقتراح إدراج قضية القرصنة على برنامج عمل مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى الترتيب لعقد المناقشة المفتوحة اليوم.

تلاحظ حركة عدم الانحياز مع التقدير الجهود التي يبذلها المجلس لتقليل المخاطر الناجمة عن القرصنة البحرية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحركة قلقة إزاء وتيرة هجمات القراصنة التي تهدد السلامة والأمن في البحر. فعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة في السنوات الأخيرة للحد من التهديد، لا تزال القرصنة البحرية مشكلة كبيرة ذات أبعاد اقتصادية وتجارية وإنسانية وأمنية. والعديد من الطرق البحرية التجارية الرئيسية في العالم، ولا سيما في خليج عدن وخليج غينيا، لا تزال متضررة من أعمال القرصنة التي تعوق التجارة والتبادل التجاري الدوليين. وخلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت محنة البحارة الذين يحتجزهم القراصنة بوصفهم رهائن مسألة تثير قلق المجتمع الدولي بشدة أيضا.

وفي مؤتمر القمّة السادس عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذي عُقِد في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس، ٢٠١٢، أعرب المؤتمرون عن قلقهم حيال أعمال القرصنة والسطو المسلح المتواصلة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن، ودانوا تلك الأعمال التي تُعيق تقديم المعونة الإنسانية، وتشكِّل تهديداً للبحرية التجارية والملاحة الدولية في المنطقة. وفي هذا الصدد، أشاد المؤتمرون بجهود الحكومة الصومالية الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي لمكافحة القرصنة، مع تأكيدهم على ضرورة معالجة الأسباب الرئيسية للقرصنة في البرّ.

وعلاوة على ذلك، رحب رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز باعتماد القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨)، وشددوا على ضرورة تنفيذه بأسلوب ينسجم انسجاماً كاملاً مع

القانون الدولي، بما يشمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما رحبوا بالجهود الجادّة التي تبذلها بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان الأخرى، التي نشرت سفنها الحربية في المياه الإقليمية للصومال وخليج عدن، للمساهمة في مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح. ورحبوا كذلك بإنشاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي عقد اجتماعه الأول في نيويورك في ١٤ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٩، وحثُّوا فريق الاتصال المعني بالقرصنة على مواصلة تعزيز أعماله، بمشاركة جميع الدول المعنية، في سياق مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة المنطقة الساحلية للصومال.

وشدد اجتماع قمة حركة عدم الانحياز على ضرورة تركيز الاهتمام على التدفُّقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة، بهدف عرقلة التمويل والتخطيط لهجمات القرصنة.

ورحب مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز بنتائج مؤتمر مكافحة القرصنة العام – الخاص الرفيع المستوى، الذي عُقِد في دُبي، في الإمارات العربية المتحدة، في ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل، ٢٠١١، تحت عنوان ”التحدِّي العالمي والاستجابات الإقليمية: صياغة نهج مشترك لمجابهة القرصنة البحرية“، بهدف التلاقي معاً بين جميع الأطراف المعنية من الحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، في شراكة لمكافحة القرصنة البحرية. كما رحب المؤتمر بنتائج مؤتمر التعهُّدات، الذي تشاركت في رئاسته الأمم المتحدة والإمارات العربية المتحدة، والذي عُقِد في ١٩ نيسان/أبريل، ٢٠١١، تعزيزاً للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة.

وعلى صعيد أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، أعرب مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز عن قلقه الشديد إزاء الحالة، ورحب بالقرار ٢٠٣٩(٢٠١٢).

وأكدت حركة عدم الانحياز دعمها للجهود المبذولة من دول المنطقة والمنظمات دون الإقليمية لعقد مؤتمر قمّة بمشاركة جميع دول منطقة خليج غينيا، بغية النظر في استجابة شاملة لهذا التهديد في المنطقة، كما أيدت الطلب المقدم إلى الأمين العام لدعم عَقْد مؤتمر القمِّة هذا.

وتبقى الحركة مصمِّمة على مواصلة إسناد جهود المجتمع الدولي في سعيه إلى حشد الجهود الدولية لمجابهة خطر القرصنة، بما في ذلك من خلال بناء قدرات دول المنطقة. وبالنظر إلى أن القرصنة جريمة عابرة للحدود الوطنية، يعمل فيها القراصنة عَبر تلك الحدود، فإن لمستوى التعاون بين الحكومات والقوات البحرية ووكالات إنفاذ القوانين دوراً هامّاً يؤديه. وعلى صعيد الأمم المتحدة، تستدعي مسألة القرصنة نهجاً قوياً فيما بين الوكالات التي لا تقتصر على معالجة إنفاذ القوانين والجوانب القضائية للمشكلة، بل تصوغ حلولاً تهدف إلى معالجة أسبابها الأساسية أيضاً.

والآن سأتكلم بصفتي الوطنية.

إن جمهورية إيران الإسلامية ترحِّب بالإجراءات المتخَذة على المستوى الدولي، والهادفة إلى دعم ومساعدة الدول المتضرِّرة بالقرصنة وتحسين تدابيرها المضادّة لها. كما نرحِّب بإجازة مجلس الأمن تدابير مكافحة هذه الجريمة ولا سيما السطو المسلح قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن.

وفي أعقاب خطْف بعض السفن الإيرانية من جانب القراصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن، كلفت إيران بحريتها بمَهمة حماية الأساطيل التجارية التي ترفع العلم الإيراني أو التابعة للمُلكية الإيرانية، فضلاً عن السفن المحتاجة إلى عمليات إنقاذ وتطلب المساعدة من البحرية الإيرانية، عملاً بقرارات مجلس الأمن التي تُجيز للدول الأعضاء إرسال سفنها الحربية إلى خليج عدن والمياه الساحلية للصومال، لمكافحة القراصنة. وانسجاماً مع المكافحة العامّة للقرصنة، نُفِّذت هذه

العمليات بالتعاون الفعّال مع بلدان المنطقة. وقد ساعدت بحرية جمهورية إيران الإسلامية وأعانت السفن المحتاجة إلى مواكبة أو المعرضة لخطر اختطافها من جانب القراصنة، وبلغت هذه الحالات أكثر من مائة حالة. وكان آخرها في نيسان/أبريل، ٢٠١٢، حين أُنقِذت سفينة إيرانية وأخرى صينية، وأُحبِطت محاولة خطف هاتين السفينتين.

كما نفذنا مناورات بحرية لتحسين معرفة بحارتنا بحالات القرصنة, وشاركت إيران في اجتماعات وحلقات عمل دولية وإقليمية معنية بالقرصنة، بينها اجتماع جيبوتي، ومؤتمر لندن المعني بالقرصنة والصومال، والاجتماعات دون الإقليمية التي عُقِدت في دُبي، وكانت فعّالة في تبادل المعلومات وتشاطُر التقارير بشأن القرصنة مع البلدان الأخرى والهيئات الدولية المعنية.

والانتشار الجغرافي السريع للقرصنة البحرية وتعقيد المسألة يستدعي نظرة عميقة وأكثر شمولية إلى الجوانب المختلفة للمشكلة، بغية استنباط استجابة جماعية وأكثر تنسيقاً. ونحن نأمل لهذه المناقشة المفتوحة أن تزوِّد الدول الأعضاء برؤية أفضل للاحتياجات على المستوى الدولي، في ما يتعلّق بتخفيف خطر القرصنة وتشاطُر الخبرات، بهدف تحسين الاستجابة الدولية الهادفة إلى كبح أعمال القرصنة.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنِّئ الهند على ترؤُّسها للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أودّ الإعراب عن تأييد ماليزيا للبيان الذي أدلى به للتوّ الممثِّل الدائم لإيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن ماليزيا ترى أن هذه المناقشة جاءت في التوقيت المناسب حقاً، إذ إنها تتيح لجميع الدول الأعضاء الفرصة لمعالجة مسألة أضرت بمعظمها. وفي هذا الصدد، أودّ أن أؤكِّد دعم ماليزيا لجهود المجلس في مجابهة القرصنة بصفتها خطراً عالمياً. وفي هذه المناقشة، يودّ وفد بلادي أن يسلِّط الضوء على بعض شواغلنا بشأن خطر القرصنة، ولا سيّما في سياق الحالة قبالة سواحل الصومال وخليج غينيا.

وفي ما يتعلق بمشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ترحِّب ماليزيا بتقرير الأمين العام (S/2012/783). ومن دواعي ارتياحنا أنّه كان هناك انخفاض حادٌّ في عدد هجمات القرصنة والخطف حتى الآن في هذا العام، بالمقارنة مع عام ٢٠١١. وهذا الانخفاض الحادّ في عدد الهجمات وعمليات الخطف يُثبت أن المجتمع الدولي على المسار الصحيح حتماً نحو هدفنا المشترَك بتجاوز هذا الخطر بفعالية.

مع ذلك، فإننا نتفق تمام مع أن القرصنة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا ليس للبحارة فقط، ولكن أيضا للتجارة الدولية. وتعتقد ماليزيا في ذلك الصدد، بأننا في حاجة إلى أن نكون حذرين حتى لا نبالغ في الرضا عن النجاح الذي أحرزناه فيما يتعلق بمكافحة القرصنة. كما يجب أن نستمر في الاحتفاظ بآليات الإنفاذ البحري، وتحسين تنفيذ توجيهات المنظمة البحرية الدولية، وأفضل ممارسات الإدارة التي وضعتها الصناعة البحرية، للوقاية من القرصنة التي تنطلق من الصومال، والتطبيق الأفضل لتدابير الدفاع عن النفس، وملاحقة المشتبه بهم بارتكاب أعمال قرصنة قضائيا، وسجن القراصنة الذين صدر في حقهم حكم بالإدانة.

وقد شاركت ماليزيا من جانبها، في الجهد العالمي الرامي إلىمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ومنذ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أرسلت البحرية الملكية الماليزية خمس سفن حربية لخليج عدن، على مراحل، من أجل توفير حراسة وقائية للسفن الماليزية، عند اجتيازها خليج عدن. وساعدت البحرية الملكية الماليزية، في إطار حراستها للسفن الماليزية، أيضا السفن التي تحمل أعلاما أجنبية، من خلال توفير ممر آمن للبحارة وتلك السفن. وفي ذلك الصدد، نشيد بدور فريق الاتصال المعني

بالقرصنة قبالة سواحل الصومال؛ فيما يخص تيسير المناقشات وتنسيق الإجراءات بين الدول الأعضاء والمنظمات، من أجل القضاء على القرصنة قبالة سواحل الصومال. وبوصف ماليزيا دولة تجارية، فإنها سوف تواصل متابعة أعمال فريق الاتصال عن كثب.

لعل الأعضاء يدركون بأن قراصنة قد احتجزوا سفينتين تابعتين للشركة الماليزية للشحن البحري الدولي هما، إم تي بونغا ملاتي دوا، و إم تي بونغا ملاتي ليما، و قاطرة بحرية تحمل العلم الماليزي و سفينة نقل بضائع تحمل العلم الماليزي، هي إم في ألبيدو، قبالة سواحل الصومال، وفي خليج عدن من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠. ولا تزال إم في ألبيدو، تحت سيطرة القراصنة. واعتقلت ماليزيا أيضا، ستة قراصنة صوماليين، حاولوا اختطاف سفينة ماليزية في خليج عدن في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتم التعامل مع هؤلاء القراصنة الستة، في إطار النظام القانوني الماليزي.

وقد عملت ماليزيا بنشاط على ضمان أمن وسلامة مناطقنا البحرية، بما في ذلك مضايق ملقا، للملاحة البحرية الدولية. وتضطلع السلطات ووكالات إنفاذ القوانين ذات الصلة، التي تشمل البحرية الملكية الماليزية والوكالة الماليزية لإنفاذ القوانين في البحار والشرطة الملكية الماليزية والإدارة البحرية، باستمرار بإنفاذ اللوائح القانونية ذات الصلة، والحماية والمراقبة المباشرتين للمجال البحري الماليزي.

ومن الواضح أن التحسن العام للأمن البحري في مضايق ملقا، هو انعكاس للتعاون الوثيق بين الدول الساحلية. وتم وضع ترتيب شامل للأمن البحري في مضايق ملقا، من خلال تسيير ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، لدوريات منسقة في مضايق ملقا خلال عام ٢٠٠٤. ويسعدني في هذا الصدد، أن أبلغ المجلس بأن حوادث السطو المسلح في مضايق ملقا، قد انخفضت بشكل كبير، من معدل مرتفع بلغ تسع حوادث عام ٢٠١١، إلى حادثة واحدة فقط حتى الآن خلال عام ٢٠١٢.

وستواصل ماليزيا دعم الدعوة لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلىمكافحة القرصنة في المناطق المعنية. ونأمل في وضع آلية أكثر يقظة وتطلعا، من أجل معالجة هذه التهديدات الأمنية. بعد أن قلنا ذلك، فإننا نعتقد أنه يتعين ألا يمس التعاون الدولي والإقليمي بسيادة الدول المتضررة، وسلامتها الإقليمية بأي شكل من الأشكال. إن ماليزيا ترحب أيضا بالتعاون في مجال بناء القدرات، فضلا عن تبادل المعلومات وتشاطر المعلومات والمعلومات الاستخبارية، بخصوص مسألة القرصنة. ويجري هذا التعاون الإقليمي فيما يخص ماليزيا في إطار دوريات بحرية يجري تسييرها في مضايق ملقا والدوريات البحرية ”عيون السماء“ المنفذة باستخدام الطائرات.

كما أود أن أؤكد للمجلس بأن ماليزيا سوف تواصل دعم أي جهد يهدف إلى ضمان سلامة وأمن المياه البحرية الدولية. كما أننا نتطلع إلى تعزيز الجهود الرامية التي سيدعو المجلس إلى بذلها، فيما يتعلق بتعزيز الآلية الدولية الخاصة بمكافحة القرصنة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أيضا دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء بشأن المسألة العاجلة للهجوم الإسرائيلي على غزة واتخاذ الإجراءات الملائمة في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن البرلمان الماليزي سيعتمد اقتراحايدين الهجمات، ويطلب من مجلس الأمن التدخل بغية منع وقوع المزيد من الضحايا من المدنيين، وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة. وسيقدم هذا الالتماس لرئيس المجلس، والأمين العام في الوقت المناسب.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر حكومة الهند على عقد هذه المناقشة

الهامة، في إطار رئاستها للمجلس. كما نشكر أيضا، نائب الأمين العام على عرضه الذي قدمه خلال هذا الصباح.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة، على غرار باقي دول شرق أفريقيا الساحلية، قد تضررت ولا تزال تتضرر مباشرة جراء آفة القرصنة البحرية، والسطو المسلح في عرض البحر. وقد عطلت هذه الحوادث التي وقعت حتى الآن قبالة سواحل الصومال وخليج عدن ومناطق أخرى من المحيط الهندي التجارة والتبادل التجاري، وحالت دون تقديم المعونة الإنسانية بشكل سلس إلى الصومال، وعرضت للخطر سلامة البحارة والأشخاص الآخرين، وزادت من أقساط التأمين البحري، وبالتالي من أسعار السلع التي يتم شحنها عن طريق البحر إلى الأسواق المتواجدة في منطقتنا.

ولذلك، من الملائم أن نواصل بشكل جماعي السعي إلى إيجاد حل شامل لهذه المشكلة، يركز على الردع والأمن وسيادة القانون والتنمية.

وقد اتخذت جمهورية تنزانيا المتحدة عدة تدابير قضائية وأمنية، على الصعيد الداخلي من أجل التصدي لتهديد القرصنة. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أدخل البرلمان التنزاني تعديلات على القانون الجنائي، وقانون الملاحة التجارية، أعطى من خلالها اختصاصا قضائيا لمحاكمنا الوطنية، يمكنها من النظر في الجرائم التي يرتكبها أي شخص في أعالي البحار. كما أعطت التعديلات أيضا تعريفا أوسع نطاقا للقرصنة، وفقا لما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبعد سن هذه التشريعات، تمكنت المحاكم، من محاكمة المتهمين بالقرصنة الذين ألقي عليهم القبض داخل وخارج المياه الإقليمية لتنزانيا. وبالمثل، قامت قوات الدفاع الشعبي التنزاني، بتنفيذ عمليات بشكل منفرد وجماعي، مع شركاء إقليميين ودوليين. وكانت تلك الشراكات أساسية فيما يخص مكافحة القرصنة.

كما سبق أن قلنا في هذه القاعة من قبل، فإن تنزانيا وبلدانا أخرى في أفريقيا قد أبرمت اتفاقات لتسلم القراصنة الذين ألقي القبض عليهم قبالة سواحل الصومال، ومحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية. وتلك الترتيبات مكملة للمحاكمات التي تقوم بها المحاكم الصومالية نفسها. وفي إطار الاضطلاع بهذا الواجب التاريخي الهام، المتمثل في محاسبة هؤلاء الجناة، نود أيضا وضع آلية تمويل دولية مستدامة ويمكن توقعها، بغية مساعدتنا فيما يخص تلك المساعي. إن التعاون وتقديم المساعدة على الصعيد الدولي، في هذا المجال محوريان، من أجل استدامة جهودنا الجماعية الرامية إلى مكافحة القرصنة.

ونحن سعداء بالجهود الأولية التي يبذلها المجتمع الدولي والمنظمات، وفرادى الدول ومجموعات الدول فيما يخص القضاء على القرصنة، وبناء قدرات بلدان منطقتنا وأفريقيا. و نشيد على وجه الخصوص، بالقيادة المستمرة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال؛ في تيسير المناقشات والتنسيق فيما يخص الإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات. ويشكل الصندوق الاستئماني الذي أنشأه فريق الاتصال، أداة فعالة جداً فيما يخص ضمان أن تصل قبضة العدالة إلى المشتبه بهم بارتكاب أعمال قرصنة، وإلى العقول المدبرة وإلى أولئك الذين يحققون أرباحا من وراء ذلك. ونحن نشجع الدول التي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك على الإسهام في الصندوق الاستئماني.

كما أننا متفائلون بإمكانية القضاء على القرصنة بشكل عام والقرصنة الصومالية بشكل خاص. كما أن الإحصاءات الأخيرة المتعلقة بالقرصنة في تلك المنطقة، واعدة جداً. وتشير المعالم السياسية في الصومال خلال هذا العام أيضا إلى مستقبل أكثر إشراقا بالنسبة للبلد، وهي نذير شؤم على القراصنة، والعقول المدبرة و مموليهم. ويجب استئصال القرصنة من جذورها، ومنعها من الظهور من جديد في أي مكان في العالم.

وعلينا أن نحد من حالات الاعتقال ثم الإفراج حيث أنها ترسل إشارات خاطئة للجناة.

ونثني أيضاً على عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء الآخرين الذين يقومون بعمليات مشتركة لمكافحة القرصنة، جنباً إلى جنب مع القوات الصومالية، مما أدى إلى انخفاض أعمال القرصنة في الصومال. وبالمثل، نشيد بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، برئاسة مواطننا السفير أوغستين ب. ماهيغا، للمهمة التي يقوم بها على خير وجه. ونرى أن إضافة مكون بحري إلى ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ستزيد من تعزيز تلك الجهود.

وعلى الرغم من تفاؤلنا، فإننا نشعر بالقلق لأن عناصر الشباب التي منيت بالهزيمة انتقلت من السواحل إلى الأراضي الداخلية، حتى بلغت شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكونة تحالفات مع مجموعات مسلحة سيئة السمعة تشتبك في صراع طال أمده في تلك المنطقة. وندعو مجلس الأمن إلى رصد تلك الظاهرة الجديدة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية كالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

أخيراً، نود أن ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرارين ١٩٧٦ (٢٠١١) و ٢٠٢٠ (٢٠١١) والقرارات ذات الصلة الأخرى المتعلقة بمنع الصيد غير المشروع والتخلص في المياه الإقليمية الصومالية وما وراءها من النفايات، بما في ذلك المواد السامة، بطرق غير مشروعة. وعليه، فإننا نشجع الصومال على إعلان منطقته الاقتصادية الخالصة وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سنهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لمجلس الأمن، وبصفة خاصة للهند، رئيس المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم، بشأن صون السلام والأمن الدوليين، وبشأن موضوع القرصنة بالذات. ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي تكلم باسم حركة عدم الانحياز.

إن ازدياد أعمال القرصنة البحرية خلال السنوات القليلة الماضية يعزى في جانب منه إلى كونه مشروعاً منخفض التكلفة قليل المخاطر إلا أنه عالي الربح، يمكن أن يوفر طريقاً سريعاً للجناة إلى الثراء. وعليه، فإن مفتاح ردع القرصنة يكمن في جعل تكلفة ومخاطر الانغماس في القرصنة فادحة بالدرجة التي لا تجعلها مشروعاً تجارياً مربحاً.

وتايلند، شأنها شأن كثير من البلدان، تتعرض سفنها للهجوم والاختطاف ويحتجز بحارتها رهائن. ولذلك، نشارك في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. فقد أرسلت تايلند وحدات مهام من البحرية الملكية التايلندية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ للانضمام إلى عملية مكافحة القرصنة في الصومال تحت راية القوات البحرية المشتركة دعماً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والقائد السابق لفرقة مهام مكافحة القرصنة التابعة للبحرية الملكية التايلندية تم تعيينه قائداً لفرقة المهام المشتركة ١٥١ أيضاً، وهي واحدة من فرق المهام الثلاث التي تعمل تحت قيادة القوات البحرية المشتركة. وندرس المشاركة بشكل مستمر في دوريات مكافحة القرصنة، مع مشاركة وحدة المهام الثالثة لمكافحة القرصنة مرة أخرى في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

وفضلاً عن الاستجابة العسكرية، فإن إحباط التدفقات المالية غير المشروعة إلى عصابات القرصنة وشبكاتها هو أحد التدابير الناجعة الأخرى لإحباط القرصنة البحرية. وتبادل

المعلومات ومعلومات أجهزة الاستخبارات في هذا االشأن داخل الأقاليم وفيما بينها سيسهم بشكل كبير في أنشطة مكافحة القرصنة.

ولا تقل الملاحقة القضائية لمن يشتبه بقيامهم بأعمال القرصنة أهمية عن ذلك. ومع ذلك، فإن للبلدان المختلفة أنظمة قانونية مختلفة وقدرات متباينة لإنفاذ القانون وغير ذلك من القيود التي تؤثر على الطريقة التي تتعامل بها مع مسألة القرصنة والجرائم التي ترتكب في البحر. ولذلك، تشجع تايلند الدول الأعضاء التي قدمت القراصنة للمحاكمة على تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات بشأن الجوانب ذات الصلة بتطوير قطاعها القضائي.

ولن نحقق انتصاراً حقيقياً في معركتنا ضد القرصنة قبالة السواحل الصومالية مالم تعالج أسبابها الكامنة. وتايلند تتشاطر الرأي القائل إن القرصنة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية تضرب بجذورها العميقة في عقود من عدم الاستقرار في البلد. ولا بد من معالجة هذه الحالة بطريقة شاملة وعلى نحو مستدام. وتايلند شريك في التنمية لعدد من البلدان الأفريقية. ونحن مستعدون للتعاون مع الصومال في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في مجالات مثل الزراعة ومصايد السمك والصحة العامة وتهيئة الفرص لتحقيق الدخل وإنفاذ القانون.

وإلى جانب المشاركة في أنشطة الردع قبالة السواحل الصومالية، فإن تايلند، الدولة الساحلية المطلة على خليج ملقا، تشارك بفعالية في الدوريات المنسقة في خليج ملقا وفي طلعات الدورية الجوية المعروفة باسم "عيون في السماء". وقد أسهمت العمليتان كثيراً في تحسن السلامة والأمن البحري في المنطقة بوجه عام. وتقوم تايلند بدور نشط أيضاً في اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي ترتكب ضد السفن في آسيا وفي المنتدى البحري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونؤيد كذلك زيادة تبادل المعلومات والتعاون بين اتفاق التعاون الإقليمي ومراكز تبادل المعلومات الثلاثة بشأن القرصنة في أفريقيا،التي أنشئت بموجب مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، بناء على اقتراح المنظمة البحرية الدولية.

وبالرغم من كل جهودنا تلك، لا يزال أمان النقل البحري ورفاه البحارة والمسافرين بحراً وأمن الملاحة البحرية واستقرار التجارة العالمية عرضة للتهديد نتيجة للقرصنة. وتايلند تظل ملتزمة بالتعاون الفعال مع المجتمع الدولي للقضاء على القرصنة البحرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شوئمان (إسرائيل)(تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم، ولنائب الأمين العام على البيان الذي أدلى به هذا الصباح.

إن أعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح التي تمارس في البحر تمثل شاغلاً عالمياً منذ قرون. وفي عصر العولمة، تتيح التجارة البحرية للبلدان فرصاً للنمو لم يسبق لها مثيل. وفي واقع الأمر، فإن ٩٠ في المائة من تجارة العالم تتم عبر المحيطات، والقرصنة تشكل تهديداً كبيراً لتلك التجارة. وعلاوة على ذلك، فإن التجارة البحرية تتم من خلال البحارة. ويجب ألا يغيب عن بالنا البعد الإنساني للقرصنة والتهديد المستمر لحياة البحارة ورفاههم.

وإسرائيل ليست بمنأى عن تلك التهديدات – فنسبة ٩٩ في المائة من تجارتنا تتم من خلال الممرات البحرية. والبحر شريان حياتنا. وشركات النقل البحري لدينا واجهت

محاولات القراصنة لاختطاف سفننا في الماضي، ولذلك، فإن حرية الملاحة البحرية تنطوي على مصلحة حيوية لإسرائيل.

والقرصنة تبدأ على الشواطئ وترتكب في البحر. وتتضح تلك الصلة بصورة خاصة في المناطق حيث تكون الملاذات الآمنة قريبة جداً من الطرق الملاحية التي يكمن فيها القراصنة ترقباً للفريسة وفي الأماكن حيث يضعف حكم القانون أو يخمد. وطالما أن عصابات الجريمة المنظمة ومموليها والداعمين يمكنهم مواصلة القرصنة كمشروع تجاري مربح، فسوف يجدون البحار التي يبحرون فيها. وطالما أن هناك تخلف عن التنمية وعدم استقرار سياسي، فإن الأعمال الإجرامية عبر الوطنية سوف تتمتع بإمدادات لا نهاية لها من العمالة. والمكافحة الناجعة للقرصنة تقتضي التصدي لتلك المسائل الرئيسية بطريقة شاملة وكلية، مثلما اقترح أيضاً في المذكرة المفاهيمية التي جرى تعميمها لمناقشة اليوم (S/2012/814، المرفق)

والقرصنة تثير الكثير من التحديات الصعبة للمجتمع الدولي، تتراوح من كفالة الأمن البحري إلى معالجة محنة ضحايا القرصنة، مروراً بضمان إنفاذ القانون ووجود آليات قضائية مناسبة. وازدياد هجمات القراصنة في السنوات الأخيرة يثير التساؤلات أيضاً فيما يتعلق باستخدام أفراد الأمن الخاصين وقواعد اشتباكهم.

وهناك مصلحة حيوية للجميع في ضمان الاستخدام الحر لأعالي البحار وفقاً للمبادئ الدولية المتعارف عليها مثل حرية الملاحة البحرية والمرور البريء والمرور العابر. وما بدأ كاستجابات فردية من جانب الدول أصبح الآن جهداً عالمياً متضافراً يبذل لمواجهة التهديد المتنامي للقرصنة. وإسرائيل تثني على النهج المتعدد المستويات والمتعدد الأطراف المعنية المستلهم من القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) وتقر بأنه أدى إلى انخفاض ملموس في أنشطة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

ومع ذلك، نلاحظ أنه بينما كان اهتمام مجلس الأمن ينصب أساساً على القراصنة الصوماليين، ومؤخراً على خليج غينيا، تزايد تواتر حوادث القرصنة في مناطق أخرى، منها بحر جنوب الصين والمحيط الهندي وغرب أفريقيا وأمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي.

والتشريعات المحلية في إسرائيل تجرِّم أعمال القرصنة صراحة وتعتبرها جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ٢٠ عاماً.

وتلتزم تشريعاتنا أيضا بالتنفيذ الكامل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وبروتوكولها المتعلق بالموانئ البحرية الثابتة في الجرف القاري، والتي توفر أدوات فعالة لمكافحة القرصنة. وتمنع تشريعاتنا أيضا غسل الأموال الناشئة عن أعمال القرصنة. ويجب عدم التقليل من أهمية وجود آليات فعالة في مجالي القضاء وإنفاذ القانون. ويقيناً، فإن اعتراض أعمال القرصنة لن يكون مجديا دون إجراء التحقيقات والمحاكمات وإدانة المتهمين وتنفيذ العقوبات بصورة صحيحة على المدانين. وقد بين التقرير الأخير للأمين العام عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة (S/2012/50) أن تعزيز السلطات القضائية الوطنية وتحسين قدراتها يشكلان خطوات هامة نحو التوصل إلى حل طويل الأجل ومستدام للمشكلة، ونحن نرحب بذلك النهج.

وتواصل إسرائيل العمل، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالتعاون مع صناعات الشحن المحلية، على تطوير وتنفيذ أفضل الممارسات لمنع الهجمات واتخاذ التدابير الاحترازية والدفاعية ضد الهجمات. ولا تزال السلطات الإسرائيلية ذات الصلة على اتصال وثيق مع أطقم السفن المحلية كلما تكرر وقوع حوادث العنف في أعالي البحار، فضلا عن تقديم المشورة إلى تلك الأطقم بشأن التدابير الواجب

اتخاذها في حالات الطوارئ، والتأكد من أن السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي تطلب المساعدة في حالات الطوارئ.

وتُنفّذ بالإضافة إلى القرصنة، العديد من الأعمال الإجرامية عبر الوطنية في أعالي البحار، مثل التهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، بالإضافة إلى الإرهاب. واليوم تتقارب تلك التهديدات، إذ نرى تزايد استخدام القرصنة بوصفها منصة لتنفيذ أنشطة إجرامية أخرى. وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يسعنا إغفال التشابه الكبير بين تهديد القرصنة وتهديد الإرهاب. فكلاهما يمثلان تهديدا رئيسيا يؤثر على المجتمع الدولي بأسره. ويعتمد كلاهما على نقاط الضعف المتماثلة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، ويستفيد كلاهما من الافتقار إلى الحكم الرشيد والثغرات القائمة في الأطر القانونية.

وينبغي أن تستند الاستجابة الدولية المنسقة على تحديد العناصر الإيجابية على المستوى الإقليمي وتكييفها مع الجهد العالمي. ويقتضي ذلك إنشاء تحالفات متعددة الأطراف على نطاق واسع، وتوافر المعايير القانونية والآليات والقدرات بصورة كافية. وينبغي لأولئك الذين يسعون إلى معالجة الخطر العالمي الناشئ عن القرصنة دراسة أوجه الشبه هذه بطريقة ناجحة. وفي ذلك الصدد، فقد يكون مفيدا تعلّم الدروس المستفادة في مكافحة الإرهاب بوصفه أداة قيّمة في مكافحة القرصنة.

ويعتبر التعاون الدولي والإقليمي عنصرا أساسيا في التصدي للقرصنة، بما في ذلك من خلال بناء قدرات الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والإبلاغ الفوري، والاستجابة للحوادث البحرية في الوقت الحقيقي، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، تشكل جميعا أمورا بالغة الأهمية لضمان الاستجابة الفعالة. ونلاحظ في ذلك الصدد، الدور الهام الذي يضطلع به فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والمنظمة البحرية الدولية، التي تنشر مبادئ توجيهية للمساعدة في التحقيق في جرائم القرصنة والسطو المسلح بصورة منتظمة. وتواصل إسرائيل أداء دور فعال في الحملة العالمية لمكافحة القرصنة والإرهاب البحريين، ونغتنم هذه الفرصة لتبادل الأفكار المساعدة على معالجة المشكلة على نحو أكثر فعالية.

وإذ أوشك على اختتام كلمتي،، يجب أن أضيف القول أن من المؤسف للغاية – ولكن ليس من المستغرب – أن بعض الوفود التي ليس لديها ما تسهم به في هذه المناقشة التي تجري على المستوى المهني بشأن القرصنة، قد اختارت اختطاف المناقشة نفسها عن طريق ربط إسرائيل بمناقشة لا تمت إليها بأية صلة. ولست أعتزم الانزلاق في تبادل للاتهامات لا طائل منه أو إضاعة الوقت المحدود للمجلس. ولكن أود أن أقول فقط وباختصار شديد إننا لم نسع إلى إثارة الصراع الدائر الآن في غزة، بل لقد بذلنا كل ما بوسعنا لتفادي نشوبه. ولدينا الآن هدف واحد، ألا وهو استهداف وتدمير البنية التحتية لإرهاب حركة حماس التي تطلق الصواريخ من مراكز إقامة السكان المدنيين نحو المجتمعات المحلية الإسرائيلية، يوما بعد الآخر. وذلك هو حق لإسرائيل وواجب عليها في ذات الوقت. فليس هناك دولة تسمح بشن هجمات كهذه على مواطنيها. ولا ينبغي لأي دولة أن تدافع عن منظمة إرهابية معترف بها دوليا، وتواصل استهداف المدنيين الإسرائيليين ونحن نتكلم الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لمبادرتكم في الوقت المناسب لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن القرصنة بوصفها تهديدا

للسلم والأمن الدوليين. وتؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

وما برحت القرصنة تمثل تحديا مستمرا للنقل البحري. وعليه، فهي لا تزال تهدد الأمن والاستقرار في العديد من المناطق لمئات السنين. غير أن القرصنة اكتسبت طابعا أكثر عدوانية في غضون السنوات الأخيرة، بل أصبحت بالفعل خطرا على الأمن العالمي، وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، وعلى المعاملات والملاحة الدوليين، بالإضافة إلى كونها خطرا على سلامة ورفاه البحارة.

إن فييت نام هي نفسها ضحية للقرصنة. ولا غرو أن أصبحت مكافحة القرصنة الآن محورا هاما لكلا القطاعين العام والخاص، وبالنسبة للدول والمنظمات الإقليمية والدولية. وتؤكد الحقائق والأرقام على ضرورة اتباع نهج عالمي وشامل للتعامل مع القرصنة، كما نعلم جميعاً.ووفقا لإحصاءات المنظمة البحرية الدولية، فقد بلغ عدد أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن التي وقعت أو شرع في تنفيذها ٥٤٤ عملية خلال عام ٢٠١١، وهي نسبة تزيدبنسبة ٨١,٣ في المائة عن العمليات التي نفذت في عام ٢٠٠٨ عندما تناول المجلس مسألة القرصنة بطريقة موضوعية للمرة الأولى. وتشكل القرصنة شاغلا رئيسيا أيضا بالنسبة لبحر الصين الجنوبي.

وقد اتخذ المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إجراءات وتمكن من تحقيق نتائج إيجابية أولية في مواجهة تهديد بهذا الحجم للسلم والأمن الدوليين. و نثني على عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والصندوق الاستئماني، وهيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وفي رأينا، أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن يعزى إليها تحقيق ذلك النجاح الأوّلي: أولا، إبداء الإرادة السياسية من قبل الشركاء الدوليين والمحليين ذوي الصلة، ثانيا، تحسين التنسيق وبناء القدرات بين جهات الاتصال الوطنية والإقليمية، ثالثا، تنفيذ توجيهات ومعايير تقنية محددة لإدارة النقل، وتدابير الحماية الذاتية والوعي بالظروف المحيطة.

وينبغي لنا أيضا أن نولي الاهتمام الكافي للأسباب الجذرية للقرصنة البحرية، بما في ذلك ضمان الوصول بصورة كافية وعادلة إلى خدمات التعليم وفرص العمل وتنمية مهارات الأفراد. وعلاوة على ذلك، فإن احترام الشواغل المحلية والامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك الولايات التي منحها مجلس الأمن، تشكل عوامل هامة جدا أيضا لتحقيق النجاح بطريقة مشتركة. وينبغي في سبيل مكافحة ذلك التهديد العالمي، تقاسم المزيد من هذه الدروس في إطار الآليات الإقليمية كي تنفذ على نطاق أوسع.

وتسهم فييت نام بفعالية في الجهود الإقليمية المبذولة في منطقة جنوب شرق آسيا في مجال مكافحة القرصنة، بما في ذلك التعاون التقني بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وثماني دول أخرى في إطار اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا، من خلال مركز تبادل المعلومات التابع للاتفاق. وعقدت الرابطة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي المنتدى البحري الثالث، فضلا عن عقد المنتدى البحري الأول على نطاق أوسع، مع الدول الأخرى المشاركة في إطار مؤتمر قمة شرق آسيا، الذي تم فيه تناول الأمن البحري، بما في ذلك القرصنة بصورة شاملة. وينص نظام فييت نام القانوني، بما في ذلك القانون البحري، على تجريم القرصنة. وقد ساعد قرار صادر عن رئيس الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ على تيسير أنشطة مكافحة القرصنة في بلدنا. وتشارك السلطات في فييت نام، بما في ذلك الشرطة البحرية، في الآليات الإقليمية ذات الصلة. وتشارك القوات البحرية في فييت نام أيضا في التدريبات المشتركة لمكافحة القرصنة مع شركائنا الدوليين في السنوات الأخيرة. ونتطلع

إلى تعاون أوثق مع شركائنا الدوليين من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مكافحة القرصنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد نيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالتهديد الذي تشكله أعمال القرصنة للسلام والأمن الدوليين.

نشكر أيضا نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن توفير الأمن لخطوط الاتصالات البحرية العالمية مسؤولية جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الساحلية والدول المستخدمة وشركات النقل البحري. القرصنة مشكلة عابرة للحدود، وتكتيكات القراصنة تتطور مع مرور الوقت. لدى المجتمع البحري الدولي فرصة أفضل لمعالجة القرصنة بنجاح إن سعينا إلى ذلك بشكل جماعي.

إزاء هذه الخلفية، تظل سنغافورة مؤيداً قوياً للجهود الدولية لمكافحة القرصنة. نحن نساهم بتطوير المبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية التي تساعد الحكومات وشركات الملاحة على ردع أعمال القرصنة ومنعها وقمعها. وسنغافورة تدعم أيضا العمليات البحرية الدولية لمكافحة القرصنة في خليج عدن. فعلى مدى السنوات الأربع الماضية، أرسلت سنغافورة أكثر من ٧٠٠ من البحارة والجنود والطيارين خلال نشر أربعة أفرقة عمل ومفرزة طائرات دورية بحرية ضمن فرقة العمل المختلطة ١٥١. كما تولينا قيادة فرقة العمل المشتركة مرتين خلال نفس الفترة. سنغافورة تشارك أيضا في المناقشات التي دارت في إطار فريق الاتصال بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال، وتولت رئاسة الجلسة العامة التاسعة لفريق الاتصال في تموز/يوليه ٢٠١١.

تظهر آخر التقارير الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية انخفاضا حادا في هجمات القراصنة وعمليات الاختطاف عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع ٢٠١١. يعزو تقرير الأمين العام (S/2012/783) ذلك الانخفاض إلى الإجراءات التي نفذتها القوات البحرية، سواء في البحر أو في البر، بهدف عرقلة عمليات القراصنة؛ وإلى تحسين تنفيذ توجيهات المنظمة البحرية الدولية، وما قامت بتطويره شركات النقل البحري من أفضل الممارسات الإدارية للحماية من القرصنة الناشئة عن الصومال؛ وما تقوم به السفن التجارية من زيادة تدابير الحماية الذاتية. ويؤكد هذا أنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية عندما يتضامن المجتمع الدولي. ومع ذلك، لا تفتأ القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكل تهديدا خطيرا لسلامة الملاحة الدولية وحريتها.

تلاحظ سنغافورة بقلق تصاعد القرصنة قبالة ساحل أفريقيا المقابل، لا سيما في خليج غينيا. هذا العام، ورد خبران عن سفينتين ترفعان علم سنغافورة وعلى متنهما أفراد غير معروفي الهوية. لحسن الحظ، لم يستمر أي من الحادثين طويلاً، ولم يصب أي أحد بأذى. نشيد بما تبذله بلدان المنطقة من جهود لمكافحة القرصنة، وبما قامت من رفع الحالة إلى انتباه مجلس الأمن عام ٢٠١١. وتتوجه سنغافورة بالشكر أيضا إلى نيجيريا على جهودها الاستباقية لحماية السفن التجارية في خليج غينيا.

ليس من المغالاة في شيء تشديد سنغافورة على الأهمية البالغة للتعاون الأمني البحري في مكافحة القرصنة وحماية خطوط الاتصالات البحرية الدولية. في هذا الصدد، أثبتت المبادرات والآليات الإقليمية فعاليتها في التصدي للقرصنة والسطو المسلح في البحر. بدأت سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا — الدول المطلة على مضيق ملقا وسنغافورة – تنظيم دوريات بحرية ثلاثية لمكافحة تزايد أعمال القرصنة عام ٢٠٠٤. كما

شرعنا في تنفيذ مبادرات التعاون في مجال الأمن البحري الأوسع نطاقا مع البلدان الأخرى داخل وخارج آسيا.

من الأمثلة على التعاون في مجال الأمن البحري اتفاقُ التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن في آسيا. واتفاق التعاون اتفاقٌ إقليمي بين حكومة وحكومة لتشجيع وتعزيز التعاون في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في آسيا. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ويضم حاليا ١٨ من الأطراف المتعاقدة، من بينها الصين والمملكة المتحدة والهند واليابان. لاتفاق التعاون مركز لتقاسم المعلومات في سنغافورة يقوم بتيسير سرعة تبادل المعلومات، الأمر الذي يتيح للبلدان الأعضاء تحسين الاستجابة للحوادث وتحليل إحصاءات القرصنة. يقوم المركز أيضا بإجراء بحوث عن اتجاهات القرصنة، ويساعد على تحسين الوعي بحالة القرصنة، ويشجع تبادل أفضل الممارسات فيما بين الحكومات ومجتمعات النقل البحري. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في وقوع الحوداث وشدهّا وإلى انخفاض الأثر الاقتصادي للقرصنة في آسيا.

كما أنشئت مراكز مماثلة لتبادل المعلومات، على غرار مركز تقاسم المعلومات، في اليمن وكينيا وتنزانيا في إطار مدونة جيبوتي لقواعد السلوك الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في غرب المحيط الهندي وخليج عدن. وقام مركز تبادل المعلومات، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، بتنظيم حلقتي عمل في سنغافورة لمساعدة بلدان مدونة جيبوتي في بناء قدرات تبادل المعلومات في مجال مكافحة القرصنة. وسينظم المركز حلقة عمل ثالثة قريبا في طوكيو، اليابان، في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

ولا تنفك سنغافورة ملتزمة بالجهود الدولية لمكافحة القرصنة. وبالنسبة لدولة صغيرة تعتمد على التجارة المفتوحة مثل سنغافورة، فإن للتعاون الأمني البحري أهمية حاسمة في حماية خطوط الاتصالات البحرية الدولية التي تدعم بقاء بلدنا واستمرار ازدهارنا الاقتصادي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنما.

السيد تالاسينوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن قضية بهذه الأهمية للمجتمع البحري العالمي وللأمن الدولي. تعرب بنما عن قلقها البالغ إزاء انعدام الأمن المتزايد الذي ما برح تتسبب فيه القرصنة على طول طرق الملاحة. ونلاحظ مع الارتياح، العمل الذي اضطلع به مجلس الأمن على مدى السنوات القليلة الماضية، ولكننا نراه مجرد بداية لتطوير سياسات وتدابير أكثر فعالية لاحتواء هذه الآفة واستئصال شأفتها.

تؤكد بنما أن مكافحة القرصنة بصورة فعالة تتطلب وضع الإطار القانوني الملائم. وفي ذلك الصدد، ننوه بالإطار الذي أرسته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢في تصديه لجريمة القرصنة في المواد من ١٠٠ إلى ١٠٧، وهو ما يتماشى مع التشريعات البنمية.

وللحد من مخاطر القرصنة، سيكون من المهم تطوير وتنفيذ أفضل الممارسات الإدارية — أي تطبيق تدابير الحماية الذاتية للسفن — بهدف بلوغ الحد الأمثل للسلامة في الملاحة، والمساهمة في الحد من هجمات القراصنة من خلال نظام للمعلومات وتنسيق التحركات مع القوات العسكرية في المنطقة، وتطبيق تدابير الحماية الذاتية الموضوعة لمساعدة السفن على صد هذه الهجمات. لقد أصبح ما نقوم به في بلدنا من تنفيذ نظام تحديد هوية السفن وتتبعها عن بعد أداة مفيدة جداً لمكافحة هذه الآفة، إذ إنه مكننا من أن نرصد في الوقت الحقيقي السفن في المناطق المعرضة للخطر الشديد التي

لا تبدي أي حركة، مما يمكننا من التواصل مباشرة مع الملاحين والقوات البحرية والجوية.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن السلطة البحرية البنمية اعتمدت القرار DGMM-13-106 في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، الذي ينص على إجراءات اعتماد شركات الأمن المتخصصة في تقديم خدمات الأفراد المسلحين على متن السفن المسجلة في بنما، استناداً إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمة لكفالة أن تتوفر لدى موظفي الشركة الأمنية المؤهلات اللازمة والشهادات الموثقة.

بوصف بنما واحدة من أبرز دول العلم في العالم، نعتقد أن اتخاذ قرار باستخدام القوة والأسلحة النارية على متن السفن يقع حصرا على عاتق ربابنة السفن وملاحيها، الذين يجب أن تظل لهم السيطرة الكاملة على السفينة في جميع الأوقات. ولذلك فإننا نقترح أن تُنظم هذه المسألة بشكل منفصل، مع وجود مبادئ توجيهية دولية واضحة تسمح للبلدان بوضع المعايير اللازمة لتنظيم استخدام القوة والأسلحة على متن السفينة، والتأكد من توفر التنسيق الكافي مع شركات الأمن.

يحث بلدي جميع الدول على أن تتضافر جهودها وأن تعملَ معا لمكافحة القرصنة، التي وقعت ضحية لها سفنٌ تبحر رافعةً العلم البنمي؛ ويحثها على أن تعزز التعاون الدولي اللازم؛ وعلى أن تحسّن المساعدة المالية والتقنية اللازمة لحل مشكلة انعدام الأمن التي تؤثر حاليا على جميع السفن في المياه المعرضة للخطر وتهدد التجارة البحرية بشكل عام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن ارتياحها لانخفاض أعمال القرصنة في السنوات الأخيرة، كنتيجة حتمية لجهود المكافحة المنسقة التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن لمحاربة هذه الظاهرة، وتؤكد على أن التصدي التام لها، ومنع إفلات الضالعين بها من العقاب والإفراج عن الرهائن لا يزال يتطلب تنفيذ طائفة شاملة من تدابير العمل الدولي الفاعل، بما في ذلك الارتقاء بالدور الحيوي الهام الذي يؤديه مجلس الأمن في هذا الصدد، ولا سيما في مجالات احتواء أوجه القصور الأمني في المناطق البحرية التي تنشط بها هذه الظاهرة، وتشريع الأطر القانونية الكفيلة بتعزيز عملية المكافحة البحرية العسكرية، والمسائل القانونية الأخرى المتصلة بملاحقة القراصنة واحتجازهم ومحاكمتهم، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف وخصوصا مع حكومات الدول المعنية.

إننا إذ يشغلنا استمرار هذه الظاهرة، وما يترتب عليها من مضار كبيرة على الاقتصاد الوطني للدول، وارتفاع كلفة صناعة الشحن وخدمات التأمين البحري، وعلى جهود إيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن استمرار معاناة الرهائن وذويهم على الرغم من جميع جهود المكافحة الدولية المبذولة، نؤكد على أهمية تعزيز الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأمن في التصدي لهذه الظاهرة، ليس في مجال تعزيز الوسائل العسكرية والقانونية والقضائية فحسب، وإنما أيضا لإحداث التغيير الجوهري لظروف الاستقرار والأمن على البرّ وإيجاد البيئات اللازمة الكفيلة باحتواء العوامل المساهمة في ظهورها، كالصراعات الأهلية والأزمات الإنسانية الناشئة بالدول الساحلية التي تواجه وضعا أمنيا هشا وتنشط في مناطقها البحرية أعمال القرصنة، على غرار دوره الناجح في الصومال، وذلك لمساعدة هذه الدول على احتواء أزماتها الداخلية وترسيم حدودها البحرية ومناطقها الاقتصادية الخاصة، وإنعاش اقتصادها الوطني، وبناء قدراتها الوطنية.

إن دولة الإمارات التي شرعت كافة القوانين اللازمة الكفيلة بنبذ وتجريم أعمال القرصنة والخطف والتهريب

بأنواعها وغسيل الأموال وعمليات تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، حرصت على تفعيل مشاركتها الفاعلة في الجهود الإقليمية والدولية المبذولة من أجل مكافحة أعمال القرصنة والسطو البحري المسلح على السفن والناقلات البحرية، وذلك في إطار استراتيجيتها الوطنية الشاملة التي انتهجتها بهذا الخصوص، وشملت عدة محاور رئيسية، تمثلت في مشاركتها بالاستجابة العسكرية للمكافحة في البحر، وأيضا مشاركتها بالالتزام العالمي في مجال ملاحقة واحتجاز القراصنة وتقديمهم للعدالة ومنع مصادر تمويل أنشطتهم بما يتفق مع القانون الدولي.

كما نشطت الإمارات بشكل فاعل في الترتيبات الإقليمية والدولية الرامية لتعزيز خطط المكافحة الدولية، كان منها رئاستها لأعمال الدورة العامة الحادية عشرة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وأيضا مشاركتها الفاعلة في اجتماعات اسطنبول ولندن وبيرث، باستراليا، لمكافحة القرصنة، وتبنيها لعدد من الفعاليات المعززة لجهود هذه المكافحة الدولية، كتنظيمها خلال العامين الماضيين على التوالي مؤتمري دبي الأول والثاني رفيعي المستوى لتنسيق الاستجابة الإقليمية لصياغة النهج الدولي المشترك لمكافحة القرصنة البحرية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا الصدد، وأيضا تبرعها وعلى مرحلتين بقيمة مليوني دولار أمريكي للصندوق الاستئماني المعني بدعم مبادرات فريق الاتصال المعني بمكافحة الفرصنة، بما فيها مبادرات تطوير النظام القضائي وتنفيذ المحاكمات للقراصنة المحتجزين في الدول، وخصوصا في الصومال وكينيا وسيشيل.

وحرصت دولة الإمارات على تعزيز مساعداتها المالية والتنموية والإنسانية المباشرة لعدد من الدول التي تنشط القرصنة في مناطقها البحرية، وفي مقدمتها الصومال، لتمكينها من إنعاش اقتصادها المحلي، وتوفير التمويل اللازم لمبادرات ومشاريع احتواء البطالة وتطوير سبل العيش البديلة لشبابها لمنع انخراطهم في أعمال القرصنة. كما شملت هذه المساعدات أيضا في أعقاب انتهاء الفترة الانتقالية في الصومال، في شهر آب/أغسطس الماضي، تقديم حزمة من المساعدات الفنية الشاملة لحكومتها بحيث تشتمل على توفير القوارب والمحطات وغيرها من المعدات والموارد المالية للقوات الوطنية الصومالية، وخاصة حرس سواحلها، وذلك لتطوير قدراتها على مكافحة القرصنة قبالة سواحلها.

وختاما، إننا إذ نؤمن بأن أعمال القرصنة البحرية تشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، نتطلع إلى تعزيز أطر الشراكة والجهود الدولية الجماعية للقضاء التام عليها، آملين أن تساهم مداولاتنا اليوم في هذا الشأن إلى تطوير الدور الحيوي الذي يقوم به مجلس الأمن باتجاه الارتقاء بمستوى تنفيذ الاستراتيجية الدولية الشاملة لمكافحة القرصنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): التهديد الذي تشكله القرصنة البحرية قديم قدم التجارة البحرية. فهي، في الواقع، قديمة قدم الحضارة. وتتحدث أقدم الوثائق التاريخية من مصر القديمة، في حوالي العام ١٣٠٠ قبل الميلاد، عن الصعوبات التي يسببها القراصنة عديمو الجنسية. وقد كانت القرصنة لآلاف السنين مهنة مربحة - رغم كونها غير قانونية وخطرة - في السياقات الخارجة على سيادة القانون الفعلية، وتشكل تهديدا للتجارة ولحياة البحارة العاملين بطريقة مشروعة. كما أنها تؤجج الجريمة أيضا على البر، مثل الرق وتجارة المخدرات. وقد توفي أحد أبناء نيوزيلندا المتميزين، للأسف، وهو قائد اليخوت السير بيتر بليك، على أيدي القراصنة.

وفي عالم اليوم، تشكل القرصنة البحرية تحديا كبيرا في أماكن متباعدة كما في خليجي عدن وغينيا ومضيق ملقا وساحل أمريكا الجنوبية. ويقدر ما تكبده من كلفة لصناعة النقل البحري والحكومات بنحو ٧ بلايين دولار كل عام. ومناقشة اليوم هي لذلك فرصة تأتي في حينها تماما للتفكير فيما تعلمناه عن الطرق الفعالة لمنع ومكافحة النسخة الحديثة لهذه الآفة القديمة، وفي الإجراءات الأخرى التي ما زال يلزم للمجتمع الدولي اتخاذها.

وفي بعض مناطق العالم، بدأت الجهود المبذولة للتصدي للقرصنة الدولية تؤتي ثمارها. ونحن نرحب على وجه الخصوص بالانخفاض الكبير في القرصنة التي أفادت بها التقارير قبالة سواحل الصومال وغيرها من الأماكن خلال العام الماضي. فقد أفاد المكتب البحري الدولي بحدوث ٢١٩ حالة لقراصنة يحاولون اعتلاء متن السفن في عام ٢٠١٠ و ٢٣٦ حالة في عام ٢٠١١، ولكن عددها هذا العام لا يتجاوز ٧١ حالة. وانخفضت عمليات الضبط الناجحة من ٤٩ في عام ٢٠١٠ إلى ٢٨ عملية في عام ٢٠١١ ولم تتجاوز ١٣ فقط هذا العام. وهذا من نتاج الجهود الدولية القوية وهو يبيّن ما يمكن تحقيقه من خلال الأخذ باستراتيجية إقليمية شاملة تتوافر لها موارد كافية وتشمل جميع الأطراف المتأثرة داخل المنطقة وخارجها.

ودعونا نتكلم بصراحة. إن هذه النتائج تبين أيضا أن القراصنة لا يريدون لأنفسهم الموت في تبادل لإطلاق النار. فهم يسعون لالتقاط غنيمة سهلة ولن يتم ردعهم إلا بالقوة، ومن خلال سيادة القانون وبناء مجتمعات تتيح فرصا أفضل من التي تتيحها الجريمة. وفي هذا الصدد، نشيد بشكل خاص بجهود فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

إن نيوزيلندا بلد صغير من بلدان التجارة البحرية. والملاحة الحرة والآمنة ذات أهمية جوهرية بالنسبة لنا، ولذلك كنا على استعداد للقيام بدور في أنشطة مكافحة القرصنة. وفي العام الماضي، قبالة سواحل الصومال، ساهمت نيوزيلندا بقائد القوة وغيره من ضباط الأركان في فرقة العمل المشتركة ١٥١، وقدمت في الآونة الأخيرة بعض الموظفين الرئيسيين لمساعدة الفرقة في جهودها لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن.

ولكن على الرغم من أننا نمضي بالتأكيد في الاتجاه الصحيح، وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت مؤخرا، فمن الواضح أن مهمة إنهاء القرصنة قبالة الصومال بعيدة عن الاكتمال، وأنه لا يزال المطلوب من الجهود الدولية المتواصلة مواجهة هذا الخطر الدولي ومساعدة ضحاياه. فعلى سبيل المثال، على الرغم من انخفاض حوادث الهجمات، فإن العديدين من أفراد الطواقم المحتجزين ما زالوا معتقلين حتى الحصول على فدية، بمن فيهم الكثيرون، على ما أعتقد، من بلدكم، السيد الرئيس.

علاوة على ذلك، يتعين علينا حتى الآن التصدي بجدية للتحديات الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن المساءلة عن القرصنة، لا سيما عن طريق إنشاء محاكم متخصصة في مكافحة القرصنة في الصومال والبلدان المجاورة. واعتقال القراصنة ومحاكمتهم وسجنهم في غياب نظام قضائي وطني فعال أمور تشكل جميعها المسائل القانونية والقضائية المعقدة، على الرغم من أننا ينبغي ألاّ ننسى ما اتفقنا عليه بالفعل في اطار اتفاقية قانون البحار، التي توفر أساسا متينا جداً للبناء عليه.

ونثني على دول مثل كينيا واليمن والهند وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل ودول أخرى، التي تحملت بالفعل أعباء ثقيلة، وعلى الدول الأخرى لتقديمها المساعدة. ونردد دعوة جمهورية تنزانيا المتحدة للتوصل إلى حل مستدام لهذه المعضلة القانونية، سواء للصومال أو لحالات مماثلة في المستقبل.

ويتناقض مثال الصومال تناقضا صارخا مع خليج غينيا، حيث ازدادت حوادث القرصنة أضعافاً مضاعفة خلال العام

الماضي. وحتى الآن، القرصنة في تلك المنطقة قد جذبت اهتماما أقل وكانت أقل إرباكا للشحن من خليج عدن. ومع ذلك، نأمل أن يحظى خليج غينيا بنفس المستوى من التضامن والدعم الدوليين الذي حظي به الصومال وجيرانه قبل أن تزداد تلك الحالة سوءا. ويجب أن نكون جميعا على استعداد للرد بقوة على أعمال القرصنة أينما حدثت وكلما التمست البلدان المتضررة المساعدة. لا يوجد بديل. القرصنة تزدهر كلما تراجعت الإرادة والوسائل لمنعها.

وتجربة الصومال توضح أيضا أن الحلول الأمنية وحدها لا تكفي لحل هذه المشكلة المتعددة الأبعاد. والواقع أنه حتى قبل ٢٠٠٠ سنة، عندما انقذت بومبي البحر الأبيض المتوسط من القراصنة، تم الاعتراف بأن الحل النهائي يكمن في توفير مصادر بديلة أفضل للدخل، وأشكال أخرى من العمالة. ولا يمكن مواجهة القرصنة على نحو فعال، ناهيك عن منعها، بدون إيلاء الاعتبار الواجب للعوامل التي تسببها وتغذيها.

وليس هناك شك في أن عقدين من الزمن في الصومال دون وجود دولة عاملة، وعقدين من الزمن دون وجود أي سيادة فعالة للقانون، وما يزيد على عقدين من استغلال موارده بلا رحمة وغالباً بطريقة غير مشروعة على ايدي اطراف خارجية، كلها امور افضت بصيادي الاسماك الصوماليين السابقين إلى حياة القرصنة. إن المجتمع الدولي لديه الكثير ليتعلمه من إهماله الطويل للأزمة الصومالية، ويجب أن يعرف المجتمع الدولي نفسه أن الظروف المواتية للقرصنة ستظل قائمة حتى تتم استعادة السلام والأمن وسيادة القانون، وتتاح الفرصة أمام الصوماليين لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية، على الصعيد المحلي.

وترحب نيوزيلندا بالمبادرات الدولية الأخيرة، مثل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لدعم الشركاء الصوماليين في إعادة بسط السيادة الفعلية في الصومال. وندعو هذا المجلس والشركاء الدوليين الى دعم هذه الجهود بفعالية، بما في ذلك عن طريق مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التحكم بشكل اكثر فعالية في المياه الساحلية للصومال، وبناء قدرة السلطات الصومالية على السيطرة بنفسها على تلك المياه لأمد بعيد.

لقد اظهر العقد الماضي على حد سواء التهديد الخطير الذي ما زالت القرصنة تشكله في عالم اليوم المتسم بالعولمة، وكيفية مواجهة ذلك من خلال الاجراءات الإقليمية والدولية المضافرة. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يمكن ويجب عمله لمكافحة القرصنة أينما وجدت ومعالجة الظروف التي تغذيها. ونيوزيلندا مستعدة لمواصلة القيام بدورها في كل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر اليكم، سيدي الرئيس، والى وفدكم على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. إن المذكرة المفاهيمية التي عممها وفدكم (S/2012/814، المرفق) هي موضع تقدير كبير. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام إيان الياسين على عرضه الشامل الذي قدمه هذا الصباح.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار حوادث القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر، التي تلحق الضرر بمالكي السفن والبحّارة والمنظمات الدولية وشركات التأمين والحكومات على حد سواء. وعلى الرغم من التحسينات التي حصلت في السنوات الأخيرة – بأبعادها الاقتصادية والتجارية والإنسانية والأمنية – تواصل القرصنة تشكيل قمديد خطير. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء محنة البحّارة الرهائن الذين يُحتجزون في الأسر من جانب القراصنة في خليج عدن، وعلى طول الساحل الصومالي. وثمة بعض من مواطنينا الذين يعملون لحساب شركات النقل البحري العائدة لمختلف البلدان قد

أصبحوا ضحايا. وأنا لست في حاجة الى زيادة التشديد على معاناة الأسرى وعلى مدى توق أفراد أسرهم الى الإفراج عنهم.

ويسرنا أن نلاحظ أن عدد حوادث القرصنة على طول الساحل الصومالي قد انخفض إلى حد كبير. وقد أمكن ذلك من خلال زيادة اليقظة والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي. بيد انه لا يزال هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه من أجل خفض هذا العدد إلى الصفر.

ويجب أن نسعى إلى إيجاد حل شامل للمشكلة لصالح التجارة البحرية الآمنة، وحرية الملاحة، وحماية الموارد البحرية. ومن الضروري إقامة تحالف دولي بمشاركة كاملة من بلدان المنطقة، وانخراط الأمم المتحدة. وقد شجعتنا المبادرات التي اتخذها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا سيما الفقرات ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٥ منها، تحدد الإطار القانوني المنطبق على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحار.

ومع ذلك، نحن نعلم تعقيدات القانون البحري الدولي، مما يجعل من الصعب مقاضاة القراصنة عندما يتم القبض عليهم. ويتعين علينا أن نجد السبل للتصدي لهذا الامر، حتى ولو يتطلب ذلك اعتماد قواعد قانونية إضافية، تتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينبغي أن يتمثل هدفنا في دعم الجهود الرامية إلى تحديد القراصنة واعتقالهم ومحاكمتهم، وتتبع أموال الفدى ومصادرتها، وتدمير الشبكات الإجرامية. في الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى إيلاء الاهتمام لمحنة الرهائن، بما في ذلك سلامتهم، سواء كانوا في الأسر أو بعد الإفراج عنهم. ويسعدنا أن نعلم أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اعتمد برنامجا لدعم الرهائن بمساعدة الشركاء الدوليين الآخرين.

إننا ندرك، مثل العديد من الآخرين في هذه القاعة، أن تحديات القرصنة البحرية لا يمكن مواجهتها بالوسائل العسكرية وحدها. فالمشاكل على الشاطئ، مثل التخلف الانمائي والفقر، يجب معالجتها أيضا لمكافحة القرصنة على نحو فعال وشامل. ويتعين علينا الاضطلاع بنهج ذي شقين، بناء قدرة البلد أو البلدان في المنطقة من ناحية، ومعالجة أسبابها الجذرية من ناحية أخرى. وبينما نسعى إلى تحقيق السلام المستدام، والحكم الفعال، وسيادة القانون، وجهاز الأمن، علينا أن نفكر في ايلاء الشعب الاهتمام المشروع بالقرصنة واللصوصية.

إن الحالة السياسية والأمنية آخذة في التحسن مع قيام الحكومة الصومالية الجديدة بتعزيز وجودها. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من هذا التطور الإيجابي. والجهات المانحة يجب أن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة المالية لدعم بناء قدرات السلطات الصومالية في مكافحة القرصنة.

وفي الختام، أود أن اكرر أهمية التعاون الدولي في التصدي لخطر القرصنة. ويجب على الجهود الطويلة الأجل أن تستهدف التصدي للأسباب الجذرية، مثل التخلف الانمائي وانعدام الفرص للشعب الصومالي. ولن نتمكن من تحقيق حل مستدام لهذه الآفة، سواء كان ذلك في خليج عدن أو في مكان آخر، إلاّ من خلال بذل جهود متضافرة وملتزمة، إقليمياً ودولياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم السيد الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وهذه فرصة حسنة التوقيت لنا جميعا لنقف معا لمكافحة أعمال القرصنة، التي لا تزال تتفشى بلا هوادة وتؤثر على المزيد من الدول الأعضاء وتمثل خطرا كبيرا على السلام والاستقرار الإقليميين وعلى الملاحة الدولية والنقل البحري.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على تقريره (S/2012/783) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ عملا بالقرار ٢٠٢٠ (٢٠١١) بشأن مسألة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

واجهت إندونيسيا، على مر التاريخ، بوصفها دولة أرخبيلية، تحديات الأمن البحري، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في البحر. ولذلك، ما فتئنا ندين جميع أعمال القرصنة في أعالي البحار ونشجبها.

تصدت إندونيسيا والدول المجاورة لها، في جنوب شرق آسيا، لفترة طويلة لهذه المسألة في مضيقي ملقة وسنغافورة. وبالتالي، عملت المنطقة بشأن مختلف المبادرات الثنائية والثلاثية والإقليمية التي ساعدت بنجاح الدول الساحلية على تحقيق انخفاض كبير في عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح في المنطقة.

لا تزال إندونيسيا ترى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ينبغي أن تكون بمثابة الإطار القانوني الأساسي المنطبق على مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. ومن هذا المنطلق، أود أن أتناول مسألة القرصنة في خليج غينيا وفي المياه قبالة ساحل الصومال.

تناول المجلس، خلال العام الماضي، مسألة القرصنة في خليج غينيا بوصفها جزءا من اهتمامه. ويتضح ذلك من القرارين الأخيرين - ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) - حيث شدد فيهما المجلس على ضرورة التعاون الدولي من أجل التصدي لخطر القرصنة بوسائل من بينها بناء قدرات الدول في المنطقة.

ترحب إندونيسيا بتلك المبادرة وتشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة اللازمة للدول الساحلية في تعزيز قدراتها على الرصد والوقاية فضلا عن قدرتها القضائية.

نحرص على معرفة التقدم المحرز في التغلب على هذه المشكلة، في سياق دور الأمم المتحدة في خليج غينيا، ومن مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومن خلال تقرير الأمين العام.

وإذ انتقل إلى مسألة القرصنة والسطو المسلح في المياه قبالة ساحل الصومال، تتشاطر إندونيسيا القلق البالغ حيال معدل حدوثها. وعلى الرغم من أن الأمين العام قد أشار في تقريره إلى حدوث انخفاض في عدد الهجمات وعمليات الاختطاف هذا العام، فإن ما يبعث على الجزع احتجاز ما يصل إلى ٢٢٤ بحارا و ١٧ سفينة كرهائن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ولا شك أن عدم الاستقرار في ذلك البلد عامل مساهم رئيسي في زيادة عدد تلك الهجمات وهو أحد الأسباب الجذرية التي ينبغي معالجتها على الفور.

ونتفق مع الرأي القائل إن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الاقتصادية في الصومال هي القضايا الأولى التي يجب معالجتها. وأشارت إندونيسيا إلى أنه بتعميق الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال، أصبحت مسألة مقاضاة القراصنة وتقديمهم للمحاكمة أكثر صعوبة. ولهذا تؤيد إندونيسيا القرار ٢٠٢٠ (٢٠١١)، الذي يوفر الإطار القانوني المطلوب لمساعدة الصومال في مكافحة القرصنة والسطو المسلح.

وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى حماية رفاه البحارة المحتجزين كرهائن من قبل القراصنة. ومن هذا المنطلق، نرحب بالمناقشات الجارية في الأفرقة العاملة التابعة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال، بوصفه المنتدى الرئيسي لمناقشة مسألة القرصنة قبالة ساحل الصومال، الذي

يقوم باستعراض الاتفاقيات ومشروع التوجيهات بشأن البحارة. كما نرحب بالجهود المشتركة التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل وضع برنامج لتقديم المساعدة والرعاية الفورية للرهائن بعد إطلاق سراحهم.

والخسائر الاقتصادية الناجمة عن أعمال القرصنة في الواقع كبيرة للغاية، لكن الخسائر في الأرواح البشرية نتيجة لمثل هذه الأعمال البشعة لا تحصى. وإدراكا منها لذلك، تؤكد إندونيسيا على الحاجة الملحة إلى محاكمة الجناة فضلا عن ممولي هجمات القراصنة بصورة غير مشروعة، أو المخططين لها أو المنظمين لها أو من يتربحون منها بصورة غير قانونية. وكذلك نرى ضرورة تجريم القرصنة، على النحو المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفي القانون الوطني، فضلا عن مواصلة إقامة شراكات وثيقة والتعاون بين الجهات الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة لها.

ختاما، تود إندونيسيا أن تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على عدم إغفال أهمية وخطورة التحدي المتمثل في القرصنة والسطو المسلح في البحر، لأن كل الدول والشعوب، وكلا القطاعين العام والخاص، خاسرة حيثما وأينما تحدث مثل هذه الأعمال. يجب علينا توحيد جهودنا والعمل معا بعزم كبير لضمان انتصارنا على هذه المشكلة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة ميرخ سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): حظي الأمن البحري باهتمام متزايد منذ أن شرع القراصنة من الصومال في تهديد أرواح البحارة وسلامتهم وتقويض التجارة العالمية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ويعكس الانخفاض الذي تحقق مؤخرا في عدد عمليات الاختطاف في غرب المحيط الهندي نجاح التعاون الدولي في التصدي لهذه المشكلة.

وأحد العوامل الهامة في قصة النجاح تلك هو فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الهند على رئاستها الحالية لفريق الاتصال. فالطريقة المبسطة وغير البيروقراطية في تنظيم الأعمال، وطريقة تعاون البلدان ذات الموارد والتحديات المختلفة للغاية في فريق الاتصال، يمكن أن توفرا نموذجا لمعالجة المشاكل الأمنية الأخرى في المستقبل. وتشكل الطريقة التي تقاسمنا الأعباء في جهودنا لضمان محاكمة القراصنة إحدى جوانب هذا التعاون الناجح. نود أن نثني على البلدان في المنطقة التي نهضت لتضطلع بدورها. وكانت هذه البلدان شركاء ممتازين.

وتشارك النرويج في تمويل مشروع الأمم المتحدة لإنشاء سجن في بونتلاند. ونتطلع إلى الانتهاء السريع من هذا المشروع، الذي سيعني تمكن الدول المجاورة للصومال من نقل القراصنة المدانين لسجنهم هناك. كذلك ستنشر النرويج فرقاطة في عملية درع المحيط لمكافحة القرصنة لمدة ستة أشهر، بدءا من نهاية آيار/مايو.

وكان العامل الرئيسي الآخر للنجاح هو التعاون مع قطاع النقل البحري وتنفيذه لأفضل الممارسات الإدارية.

يجب أن نواصل بذل جهودنا المشتركة حتى يمكن وضع حد لهذا النوع المحدد من الجرائم. وأولويتنا أن نرى تنفيذ القانون في جميع أنحاء الصومال. ونشهد الآن بداية جديدة في البلد، ونأمل أن تكون خطوة هامة نحو كفالة سيادة القانون.

وبالتوازي، يجب مواصلة الجهود الدولية لاعتقال ومحاكمة منظمي أعمال القرصنة والمستثمرين فيها. كذلك، يجب علينا منع غسل أموال الفدية. تود النرويج أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد أنه من غير المقبول أخلاقيا وقانونيا العبث بأرواح البشر من أجل ابتزاز فدية على نحو ما يفعل القراصنة في الصومال.

وعلى الرغم من أنه يمكننا أن نسعدبإحرازنا تقدما في مجال مكافحة القرصنة في غرب المحيط الهندي، فإننا نشعر بالقلق حيال ازدياد عدد عمليات السطو المسلح وأعمال القرصنة في خليج غينيا. كما لا تزال القرصنة مشكلة في جنوب شرق آسيا. ويجري التعاون الدولي في جنوب شرق آسيا بشكل جيد، وتنخرط النرويج في ذلك العمل. لا يزال التعاون الإقليمي في غرب أفريقيا بحاجة إلى إنضاجه. ويحدونا الأمل في أن تعطي بلدان المنطقة مسألة السطو المسلح والقرصنة الأولوية التي تستحقها وأن يعقب ذلك العمل المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم السيد الرئيس على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن القرصنة في الصومال وفي خليج غينيا.

أودّ أن أشكر أيضاً السيد يان إلياسون على إحاطته الإعلامية صباح اليوم، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على الورقة المفاهيمية المستنيرة التي أرسلتموها (S/2012/814، المُرفق)، والتي توجِز ما نوقش اليوم تقريباً، وهو بالتحديد أن القرصنة ليست مجرد مسألة بحرية فحسب، بل إن أسباهما تنطلق من البر، ويجب معالجتها أيضاً.

وقبل المضيّ قدُماً، أودّ أن أعرب باسم بلدي عن تعاطفنا الصادق والمخلص مع أولئك البحّارة الذين لا يزالون في الأسْر لدى القراصنة، فضلاً عن تعاطفنا مع عائلاتهم. ونأمل أن يُطلَق سراحهم قريباً. وكما سمعتُ صباح اليوم، من المهمّ جداً تقديم الدعم لهم أثناء بقائهم في الأسْر وبعده أيضاً.

وعلى صعيد شواغل وإجراءات أولئك المتضرّرين في المنطقة، أظنّ أن بيان تترانيا قد أعطى فكرة عما فُعِل أو يمكن أن يُفعل.

إنني سعيد جداً بأن جميع أعضاء مجلس الأمن تقريباً، ومعظم أولئك الذين تكلموا اليوم، أعربوا عن الحاجة إلى إجراء فوري بغية محاولة تحقيق حلٍّ شامل وتدخُّل فعّال في مكافحة القرصنة. وإننا نحيِّي هذه الجهود والبيان الرئاسي (S/PRST/2012/24) الذي نؤيده. أما بعد، فمن واجبي أن أذكُر حقيقة أنه مع شكرنا لجميع المنظمات والبلدان التي تتعامل مع القراصنة في البحر الآن، التي بذلت جهداً كبيراً للقيام بذلك، علينا أن نتخذ بعض الإجراءات على اليابسة، في ما يتعلق بالمطالب المقدمة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومن الاتحاد الأفريقي بشأن المكوِّن البحري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي أعتقد أنّه ينبغي أن يحظى باهتمام جدّي، حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه الشرطة البحرية الصومالية قادرة طبعاً على القيام بمثل هذا العمل.

أودّ أن أشكركم مجدداً، سيدي الرئيس، على عقْد هذا الاجتماع الهامّ، الذي سيعقبه في كانون الأول/ديسمبر اجتماع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وللصندوق الاستئماني. ويحدونا أمل كبير بأن ذلك سيسلِّط الضوء على الإمكانيات من أجل عمل أكثر إيجابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضمّ إلى المتكلِّمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولِّيكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أودّ أن أشكركم على مبادرتكم في تنظيم هذه المناقشة الهامّة بشأن القرصنة، فضلاً عن المذكّرة المفاهيمية (S/2012/813، المُرفق) التي توجِّه مناقشتنا اليوم. كما أشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، على ملاحظاته الاستهلالية. ونحن نحيِّي وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة التي تهدف للمرة

الأولى إلى معالجة القرصنة بصفتها خطراً أمنياً عالمياً، بإلقاء نظرة متكاملة على الحالة عَبْر المناطق.

إننا نؤيد البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما نودّ أن نشكر وفد سنغافورة على التنويه بجهود نيجيريا لضمان الأمن في خليج غينيا. ونحن مصممون على القيام بالمزيد.

وتدعم نيجيريا البيان الرئاسي الذي اعتُمِد صباح اليوم (S/PRST/2012/24)، ونودّ أن نغتنم هذه الفرصة لعرض رؤيانا بشأن هذه المسألة الموضوعية.

إن القرصنة في المياه الإقليمية النيجيرية والممرات البحرية المحاذية لها قد أصبحت سائدة في السنوات الخمس عشرة الماضية، نظراً لتصاعد تزويد السفن بالوقود وللخطف في أعالي البحار. والتحدّيات الأمنية التي تواجهها نيجيريا في منطقتها البحرية تشمل أنشطة جنائية في موانئها، وقرصنة في أعالي البحار، وحوادث سطوٍ على امتداد السواحل، وأنشطة صيد غير قانونية وإغراق نفاياتٍ سامّة وما إلى ذلك.

وتصاعد القرصنة في خليج غينيا حتم علينا إيلاء المزيد من الاهتمام لأمننا الجماعي. فقد بلغت الظاهرة مستويات مثيرة للقلق وهي تؤثِّر سلباً على الأنشطة البحرية الدولية، مع تداعيات خطيرة على التجارة الدولية والصيد وأنشطة اجتماعية اقتصادية أخرى، وبخاصة من خلال الخطر الذي تشكِّله على حياة البحارة وأمنهم. وإلى جانب مضاعفة المشاكل الأمنية في المنطقة، ما فتئت أعمال القرصنة في خليج غينيا تشكل تهديداً خطيراً للملاحة البحرية واستقرار وأمن البلدان الساحلية وما وراءها. وقد قُدِّرت تكلفة القرصنة من البضاع المسروقة والنفقات الأمنية الهائلة ورسوم التأمين المرتفعة ببليونَي دولار. وأضر هذا بعمليات الشحن البحري في المنطقة أيضاً. وسُجِّلت انخفاضات حادّة في عدد السفن الراسية في الموانئ الإقليمية. ففي بلد واحد بمفرده، قُدِّر هبوط نشاط الميناء بأكثر من ٧٠ في المائة بسبب أنشطة القراصنة غير الشرعية.

وقد أسهمت عدّة عوامل في تزايد حوادث القرصنة في خليج غينيا، ومن تلك العوامل الهامّة في رأينا المؤسسات الضعيفة، والاستجابات الإقليمية غير المنسقة، والحصول بلا قيود على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقدان آليات المحاكمة. وأدى فقدان التآزر والتنسيق بشكل خاص بين دول خليج غينيا بشأن الآليات الأمنية البحرية إلى فراغ يجري استغلاله من جانب العناصر المجرمة.

ولم تدخر نيجيريا أيّ جهد في العمل مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لرسم مسارٍ يعالج معالجة حقيقية تحديات القرصنة وسبل تحقيق أهداف هذه المناقشة. وإننا ننفِّذ اتفاقنا التعاوني مع جمهورية بنن بغية معالجة القرصنة بروح الأمن الجماعي. وقد بدأ هذا يعطي نتائج إيجابية الآن، ولا ريب في أنه يتعين تعزيزه بجهد أوسع لتطوير استراتيجية إقليمية جماعية لمكافحة القرصنة.

ومجلس الأمن داعم لجهودنا دون الإقليمية أيضاً، وقد أيد عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول خليج غينيا لمناقشة استجابة إقليمية. ولهذه الغاية، عُقِد في كوتونو، من ٢٧إلى ٢٩ آذار/مارس، مؤتمر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بشأن الأمان والأمن البحريين. وكانت النتيجة مشروعَي وثيقتَين، مذكرة تفاهم وآلية ارتباط تعاوني بين الجماعتَين بشأن الأمان والأمن البحريين في خليج غينيا. وتجري دراسة هاتين الوثيقتين في عدة عواصم، بهدف عَقْد مؤتمر قمة لرؤساء دول المنطقتين. وسيسهم الإطار القانوني في التحقُّق من السفن المشتبَه بارتباطها بالقرصنة وتوقيفها، وفي تبادل المعلومات، والعمليات المشتركة والمساعي عَبْر الحدود البحرية.

لذلك ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الإقليمية الجارية. ونقر بإسهامات ومساعدات الشركاء الدوليين التي لعبت دورا هاما في تعزيز القدرة الإقليمية على التصدي لهذا التهديد ونقدرها.

نحن نسعى، على الصعيد الوطني، إلى تعزيز جهودنا التعاونية. واتخذنا أيضا خطوات لتحسين قدرتنا الوطنية على مكافحة القرصنة. لقد حققت البحرية النيجيرية والوكالة النيجيرية للإدارة والسلامة البحرية نجاحا هائلا في الجهود الرامية إلى تخليص الحيز البحري النيجيري من القرصنة والأنشطة البحرية غير القانونية. بدأت هاتان الهيئتان الآن عملية للحصول على منشآت للرادار لتوفير تغطية رادارية كاملة لجميع أنشطة الشحن البحري في البيئة البحرية النيجيرية. من شأن هذا أن يمكن البحرية والوكالة النيجيرية للإدارة والسلامة البحرية من القيام على نحو فعال برصد النقل البحري وأنشطة القراصنة. سيستمر القيام بالدوريات البحرية المشتركة مع القوات البحرية للبلدان المجاورة لحماية الممرات البحرية ومراقبة جميع الأنشطة غير القانونية.

أخيرا، من الواضح أن القرصنة باتت تشكل تحديا دوليا يتطلب إجراءات دولية متضافرة ومعززة. من المحتم على جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما الأمم المتحدة، تعميق مشاركتها لكفالة أمننا المشترك. لقد حددت مناقشاتنا اليوم مسار وأهداف المشاركة الدولية. لن يتحقق هذا إلا عندما تتخذ خطوات حاسمة للتصدي للتحديات التي تشكلها القرصنة. ولذلك نود أن نضم صوتنا إلى مطالبة وفد نيوزيلندا بمنح منطقة خليج غينيا نفس الأولوية التي منحها المجتمع الدولي للحالة قبالة سواحل الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي الوطنية.

بالإشارة إلى البيانيين اللذين أدلى بهما وفدان وتضمنا حالة محددة. أود أن أشير إلى أن المسألة المتعلقة بموظفي الأمن اللذين أطلقا النار دون حدوث أي استفزاز على صيادين غير مسلحين وقتلاهما، قيد النظر وتجري معالجتها وفقا للأصول القانونية المرعية. هذا يتفق أيضا مع القانون الدولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.